وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري
كلية الحقوق والعلوم السياسية

النظام القانوني لاندماج الشركات التجارية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام
تخصص قانون الأعمال

إعداد الطالبة
إخلف سامية

لجنة المناقشة:

أ/.ولد بوخطين عبد القادر. استاذ مساعد "أ" جامعة تيزي وزو.....رئيسا

-د/حمادوش أنيسة، أستاذة محاضرة "ب" ، جامعة تيزي وزو..... مشرفة ومقررة

-د/زعموم العام. استاذة مساعدة "أ" جامعة تيزي وزو..... ممتحنا

تاريخ المناقشة: 30.11.2013

السنة الجامعية: 2012-2013

كلمة شكر

..أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى

الأستاذة المشرفة التي كانت سندا وعونا

لي في إعداد هذا البحث، وإلى جميع

أساتذة القسم كلّ باسمه.

إهداء

..إلى كلّ العائلة الكريمة، أبي

وأمي، وإخوتي، أهدي ثمرة

جهدي

مقدمة

تشكل العولمة تحديا حقيقيا لمعظم دول العالم لما يترتب عليها من اندماج للشركات الكبرى، وإفلاس شركات أخرى، وقد أفرزت العولمة ظاهرة التكتلات الصناعية التي قد تؤدي إلى احتكار بعض المنتجات والأسواق وبالتالي التحكم في الأسعار، ومن خلالها يكون المستهلك أكبر المتضررين. أمام هذا الوضع، ألزمت بعض الدول بالتحرك لاحتواء هذه المخاوف التي قد تصيب في جميعها الكثير من معارضي العولمة، وتعزز بذلك الشكوك حول ضياع وقلق المستهلك تحت ظل هذا النظام الرأسمالي الجديد.

هذا ويعتبر العديد من المراقبين أن أنجح وسيلة للحد من تأثيرات العولمة على حرية المنافسة الاقتصادية، هي تبادل المعلومات بين الهيئات المختصة لدى مختلف الدول. وفي هذا الصدد، يعتبر توفر المعلومات الكافية والدقيقة عملا أساسيا قد يسع هيئة مراقبة المنافسة الاقتصادية على استخلاص الوضع القانوني الذي يتم فيه اندماج بعض المؤسسات الاقتصادية مع بعضها، علما أن كل اندماج اقتصادي ضخم للشركات المتعددة الجنسيات يحتاج إلى المراقبة النهائية من تلك الهيئات المختصة لدى الدول المعنية.

لذا فهناك جهود لإحاطة عمليات الاندماج بقواعد قانونية تضمن من جانب حريات كافية للشركات وتحمي من جانب آخر المستهلك من طموحات شركات كبرى في تحقيق الربح الفاحش واحتكار السوق.

تشير عدد من الدراسات أن السياسات الاقتصادية للحد من احتكار بعض الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات قد أعطت ثمارها، فعلى سبيل المثال نجد في الجزائر أن المستهلك قد استفاد بشكل مباشر من تحرير سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث لم تعد شركة موبيليس للاتصالات تحتكر السوق الداخلية، وبذلك يكون دخول منافسين جدد بهذا المجال مثل شركتي نجمة وجازي اللتان ساهمتا إلى حد كبير في خلق منافسة اقتصادية، مما ساهم في تخفيض الأسعار وتحسين الخدمات لدى المستهلك.

ورغم هذه الجوانب الإيجابية لتحرير المنافسة الاقتصادية، تظل نتائجها نسبية وتحتاج إلى ضوابط قانونية موحدة، تنظم المنافسة الاقتصادية على الصعيد الدولي.

ويبقى تبادل المعلومات بين المؤسسات المكلفة بمراقبة المنافسة الاقتصادية، أنجح وسيلة لمحاربة الاحتكار، إلا أنه ما زال يحتاج إلى المزيد من الجهود لتحسين أداء هذه الأجهزة، دون أن يؤدي ذلك إلى خلق مزيد من البيروقراطية، الشيء الذي قد يؤثر سلبا على الصفقات التجارية للشركات متعددة الجنسيات، لكن هذا المشروع يحتاج إلى التنسيق المحكم، نظرا لزيادة عدد الدول التي استحدثت هذا النوع من الأجهزة.

فقبل ثلاثة عقود، كان عدد الدول التي لديها إدارة مكلفة بمراقبة المنافسة التجارية لا يتجاوز العشرين، أما اليوم فأصبح عددها يناهز المائة

ولعل نظام الاندماج ضرورة ملحة، نظرا لما شهده العالم في القرنين الأخيرين من ثورة مذهلة وهائلة في شتى مناحي الحياة، في مجال الصناعة والتجارة والاتصالات، حتى أضحى العالم على كبره واتساعه قرية صغيرة.

ونظرا لتكامل مصالح واحتياجات الدول في المجتمعات، ولكي يحافظ أي مجتمع على مقومات وجوده وعلى شخصيته، يقتضي أن يكون لديه القدرة على تعلم الحضارة واستعمالها والمحافظة عليها. ولاشك أن كل ذلك يحتاج إلى مجهود بشري، مادي وذهني مُضنٍ وكبير، كما يحتاج إلى أموال وافرة، وقد أحست الدول المتقدمة بذلك فاعتمدت أسلوب تجميع وتركيز رؤوس الأموال، ليتسنى لها تحقيق أهدافها وأغراضها سواء كانت علمية أو حتى سياسية.

واندماج الشركات يمثل أحد مظاهر عصر العولمة، مما أدى إلى ظهور الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات ذات الطابع الدولي الواسع الانتشار، كي تتمكن من القدرة على المنافسة والصعود والنمو. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي انتهجت إلى ذلك، فعمدت إلى دمج العديد من الشركات في وحدات وشركات كبيرة ضخمة، قادرة ماليا وتجاريا على تحقيق أغراضها ومشاريعها التي أنشأت من أجلها، حتى

أصبحت تلك الشركات قوية في الداخل والخارج فاتجهت إلى الأسواق العالمية، فتنبهت إلى ذلك دول أوربا فسارعت إلى اتخاذ نفس الأسلوب في تركيز أموالها. ولم يقتصر هذا الأسلوب على الدول الرأسمالية بل تعدى إلى الدول الاشتراكية.

ونظرا لأهمية هذا الأسلوب الجديد في إنشاء الشركات وما له من مزايا على اقتصاديات الدول ارتأينا دراسة نظام اندماج الشركات، ودفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: ما مفهوم الاندماج؟ كيف يتحقق هذا النظام الاقتصادي الجديد؟ وما مدى تأثيره على اقتصاد الدول التي تبنته؟

المبحث الأول: ماهية الاندماج:

المطلب الأول: مفهوم اندماج الشركات التجارية:

الفرع الأول: التطور التاريخي لاندماج الشركات.

إنّ اندماج الشركات التجارية، هي عملية يتم فيها دمج شركتين أو أكثر لتكوين كيان تجاري جديد أو لضم شركة إلى شركة أخرى قائمة. تهدف هذه العملية إلى تحقيق أهداف استراتيجية، مثل تعزيز القدرة التنافسية، توسيع نطاق السوق، خفض التكاليف، أو تحقيق تكامل في الموارد والخبرات.

-أنواع اندماج الشركات:

1-الاندماج الأفقي: يحدث بين شركات تعمل في نفس القطاع الصناعي أو تقدم منتجات وخدمات متشابهة، والهدف هو زيادة الحصة السوقية وتقليل المنافسة.

2-الاندماج العمودي: يتم بين شركات تعمل في مراحل مختلفة من سلسلة التوريد لنفس الصناعة .والهدف هو تحسين الكفاءة وتقليل تكاليف الإنتاج أو التوزيع[1].

ومن مزايا اندماج الشركات نجد ما يلي:

-تعزيز القوة المالية وزيادة رأس المال.

-تحقيق وفورات الحجم من خلال تقليل التكاليف التشغيلية.

-الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة نطاق الانتشار.

-تحسين الكفاءة التشغيلية بدمج الموارد والخبرات.

ومن بين تحديات اندماج الشركات:

1- حسام الدين عبد الغني الصغير،**النظام القانوني لاندماج الشركات**، دار الثقافة، عمان ،2008 ص 116_117.

-صعوبات في تحقيق التوافق بين الثقافات التنظيمية.

-تكاليف عالية لعملية الاندماج.

-احتمال فقدان موظفين أو عملاء خلال فترة الانتقال.

-تعقيدات قانونية وتنظيمية[1].

في النهاية، يجب أن يتم التخطيط والتنفيذ للاندماج بعناية لضمان تحقيق الفوائد المرجوة وتقليل المخاطر المحتملة.

الفرع الثاني:
تعريف الاندماج

الاندماج هو عملية قانونية واقتصادية يتم فيها دمج شركتين أو أكثر لتكوين كيان جديد أو لضم شركة إلى شركة أخرى قائمة. يهدف الاندماج إلى تحقيق أهداف استراتيجية مشتركة بين الأطراف المشاركة، مثل تعزيز القدرة التنافسية، توسيع السوق، خفض التكاليف، أو تحقيق تكامل في الموارد والإمكانات. حيث نجد العناصر الرئيسية لتعريف الاندماج:

1. **دمج الكيانات** :يتم دمج الشركات من خلال توحيد أصولها ومواردها وإدارتها.
2. **إنشاء كيان جديد أو توسعة كيان قائم** :قد ينتج عن الاندماج شركة جديدة بالكامل، أو يتم دمج شركة في شركة أخرى قائمة لتصبح جزءًا منها.
3. **أهداف اقتصادية واستراتيجية** :مثل زيادة الكفاءة، تحقيق النمو، التوسع في الأسواق، أو مواجهة المنافسة. أما الجوانب القانونية للاندماج:

1-المرجع السابق، ص117.

- الاندماج يتم بموجب قوانين ولوائح تنظم العملية لضمان حماية حقوق المساهمين والدائنين.
- يتطلب موافقة من الجهات التنظيمية في بعض الحالات، خصوصًا إذا كان سيؤدي إلى احتكار أو تقليل المنافسة.

إنّ الاندماج يُعد أداة هامة في عالم الأعمال لتحقيق التنمية والنمو الاستراتيجي للشركات.

الفرع الثالث:
أهمية الاندماج ودوافعه:

-أهمية الاندماج:

1. **زيادة القدرة التنافسية** :من خلال دمج الشركات، يمكن للكيانات الجديدة أن تصبح أكثر قوة في مواجهة المنافسين. يعمل الاندماج على زيادة الحصة السوقية وتقوية التأثير في السوق.
2. **تحقيق الوفورات الاقتصادية** :يمكن تحقيق وفورات الحجم من خلال تقليل التكاليف الثابتة وزيادة الكفاءة الإنتاجية، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يساهم الاندماج في تقليل التكاليف الإدارية واللوجستية.
3. **التوسع والنمو** :يسمح الاندماج بتوسيع نطاق الأعمال عبر الدخول إلى أسواق جديدة أو إضافة منتجات وخدمات جديدة، مما يعزز النمو المستدام على المدى الطويل.
4. **تحسين القدرة المالية** :من خلال دمج الأصول والموارد المالية، يمكن تحسين السيولة المالية وتقوية المركز المالي للكيان الجديد، مما يسهل الحصول على تمويلات أكبر وأفضل[1].

1- أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الواجهة القانونية، دراسة مقارنة**، دار النهضة العربية، 1995 ص 118

5. **التكامل الأفقي أو العمودي** :يسمح الاندماج بتحقيق التكامل بين الشركات في نفس القطاع (أفقيًا) أو بين الشركات العاملة في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة (عموديًا)، مما يعزز الكفاءة والابتكار.

-دوافع الاندماج:

1. **النمو والتوسع** :الشركات تسعى للتوسع في أسواق جديدة أو زيادة حصتها السوقية من خلال الاندماج مع شركات أخرى.
2. **تقليل التكاليف** :من خلال دمج العمليات والموارد، يمكن تقليل التكاليف التشغيلية وتحقيق وفورات الحجم.
3. **زيادة التنوع** :بعض الشركات تسعى للاندماج لتحقيق التنوع في الأعمال أو المنتجات، مما يساعد على تقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد على منتج أو سوق واحد.
4. **تحقيق التوازن المالي** :الاندماج قد يوفر فرصة لتحسين الوضع المالي للشركة من خلال دمج الأصول والموارد المالية، مما يسهل التغلب على صعوبات مالية.
5. **دخول أسواق جديدة أو إضافة تكنولوجيا جديدة** :الشركات قد تقوم بالاندماج مع شركات تمتلك خبرات أو تقنيات جديدة تمكنها من دخول أسواق أو تقديم منتجات جديدة.
6. **زيادة التنافسية وتحقيق الكفاءة** :في بعض الأحيان، يسعى الاندماج إلى مواجهة المنافسة الشديدة أو تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال دمج الموارد البشرية والتكنولوجية.
7. **التخلص من المنافسين** :بعض الشركات تقوم بالاندماج للحد من المنافسة في السوق، حيث قد تسعى للاندماج مع منافس قوي لتوحيد القوى وتعزيز مركزها[1].

1- أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الواجهة القانونية، دراسة مقارنة**، دار النهضة العربية، 1995 ص 118

وفي الأخير يمكن القول، إن الاندماج هو أداة استراتيجية تُستخدم لتحقيق النمو، تعزيز التنافسية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. ومع ذلك، يجب أن يتم بحذر لتجنب المخاطر المحتملة مثل الفشل في تكامل الشركات أو تأثيرات ثقافية سلبية.

المطلب الثاني: صور الاندماج وعناصره

الفرع الأول: صور الاندماج

إنّ الاندماج يمكن أن يأخذ عدة أشكال أو صور بحسب طبيعة العلاقة بين الشركات المندمجة. ومن أبرز هذه الصور:

1. **الاندماج الأفقي:**

- **تعريفه** :هو الاندماج بين شركتين تعملان في نفس القطاع الصناعي أو تقدمان منتجات مشابهة.
- **الهدف** :زيادة الحصة السوقية، تقليل المنافسة، تحقيق وفورات الحجم، والحد من التكاليف[1].

مثال :اندماج شركتين للهواتف الذكية تقدمان منتجات مماثلة في السوق.

2. **الاندماج العمودي:**

- **تعريفه** :هو الاندماج بين شركتين تعملان في مراحل مختلفة من سلسلة التوريد لنفس الصناعة.
- **الهدف** :تحسين الكفاءة، تقليل التكاليف، والتحكم في العمليات الإنتاجية أو التوزيع[2].

1- أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الواجهة القانونية، دراسة مقارنة**، ص 118

2-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

مثال :اندماج شركة تصنيع سيارات مع شركة تزودها بمكونات السيارات.

3. الاندماج التكتلي:(Conglomerate)

- **تعريفه** :هو الاندماج بين شركتين تعملان في قطاعات صناعية مختلفة.
- **الهدف** :تنويع الأنشطة التجارية وتقليل المخاطر عبر دخول أسواق جديدة غير مرتبطة.

مثال :اندماج شركة تصنيع مع شركة تجارية تعمل في مجال خدمات مالية.

4. الاندماج العكسي:(Reverse Merger)

- **تعريفه** :يحدث عندما تقوم شركة صغيرة بالاندماج مع شركة كبيرة.
- **الهدف** :غالبًا ما يحدث بهدف تحقيق مزايا تنظيمية أو مالية، مثل تيسير الحصول على تمويل أو اكتساب سمعة كبيرة في السوق[1].

مثال :شركة صغيرة تقوم بالاندماج مع شركة مدرجة في البورصة للحصول على مزايا مالية وإدارية.

الفرع الثاني: عناصر الاندماج:

إن الاندماج يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية التي تحدد كيفية تنفيذ العملية وتنظيم العلاقة بين الأطراف المندمجة:

1. الشركات المندمجة:

- العناصر الأساسية في عملية الاندماج هي الشركات التي ستندمج معًا. قد تكون هذه الشركات بنفس الحجم أو تختلف في الحجم والموارد[2].

1- رفعت السيد العوضي، اسماعيل على سيدوني، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

2-المرجع نفسه.

2. الهدف من الاندماج:

- يجب تحديد الهدف من الاندماج بوضوح: سواء كان توسيع السوق، تحقيق وفورات الحجم، دخول أسواق جديدة، أو تقليل التكاليف.

3. الاستراتيجية القانونية والتنظيمية:

- يتطلب الاندماج التوافق مع القوانين المحلية والدولية، وقد يحتاج إلى موافقة الجهات التنظيمية لمراقبة تأثير الاندماج على المنافسة في السوق.

4. الهيكل التنظيمي الجديد:

- يتم تحديد الهيكل التنظيمي الجديد بعد الاندماج، حيث يتطلب ذلك دمج الفرق القيادية وتحديد المسؤوليات ووضوح الأدوار.

5. التكامل المالي:

- من الضروري أن يتم تحديد كيفية دمج الأصول والموارد المالية بين الشركات المندمجة لتحقيق أفضل كفاءة من حيث رأس المال والسيولة المالية.

6. التكامل الثقافي والتشغيلي:

- التكامل الثقافي بين الشركات المندمجة يعد أمرًا بالغ الأهمية. يجب أن يكون هناك توافق بين ثقافة العمل وأساليب الإدارة بين الفرق المختلفة.

7. التقييم المالي:

- قبل الاندماج، يتم تقييم الأصول والخصوم والمخاطر المرتبطة بكل شركة. هذا يساعد في تحديد سعر الاندماج وكيفية دفع المبالغ المستحقة للمساهمين[1].

1- رفعت السيد العوضي، اسماعيل على سيدوني، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، 2005.ص55.

8. **التخطيط والاستراتيجية:**

- يجب أن يكون هناك تخطيط دقيق للاستراتيجية بعد الاندماج لضمان أن يتم تنفيذ العملية بفعالية ويحقق الأهداف المحددة.

خلاصة: صور الاندماج تتنوع بين الاندماج الأفقي والعمودي والتكتلي والعكسي، ولكل صورة أهداف استراتيجية محددة. بينما العناصر الأساسية تشمل الشركات المندمجة، الأهداف، الاستراتيجيات القانونية والتنظيمية، والتكامل المالي والثقافي لضمان نجاح عملية الاندماج وتحقيق الفوائد المرجوة.

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للاندماج:

الطبيعة القانونية للاندماج تشير إلى الإطار القانوني الذي ينظم عملية الاندماج بين الشركات وتحديد الحقوق والواجبات المتعلقة بالأطراف المشاركة.

يُعتبر الاندماج عملية معقدة تتطلب الامتثال لعدة قوانين ولوائح لضمان سلامة العملية وحماية حقوق المساهمين والدائنين. يمكن توضيح الطابع القانوني للاندماج من خلال عدة جوانب أساسية.

الفرع الأول: العقد كأساس قانوني للاندماج.

1- الأساس القانوني للاندماج:

- **الاتفاق بين الأطراف** :الاندماج يبدأ عادة باتفاق بين الشركات المندمجة، ويشمل هذا الاتفاق شروط الاندماج، مثل كيفية توزيع الأسهم أو الحصص بين المساهمين في الشركات المندمجة، إضافة إلى تحديد كيفية التعامل مع الأصول والخصوم.

- **الإجراءات القانونية** :يتطلب الاندماج صياغة وتوثيق الاتفاقات القانونية وتقديم المستندات اللازمة للجهات التنظيمية المعنية مثل هيئات الأوراق المالية أو وزارات التجارة والصناعة.

2- الكيانات القانونية:

- **الكيانات المدمجة** :يمكن أن يكون الاندماج على شكل تكوين كيان قانوني جديد أو ضم إحدى الشركات إلى الأخرى. قد يعني ذلك أن إحدى الشركات تمتص الأخرى، حيث تتوقف الشركة المندمجة عن الوجود ويتم دمج أصولها وخصومها في الشركة المستحوذة.
- **الآثار القانونية:**
  - في حالة **الاندماج الكامل**)الذي ينتج عن كيان جديد)، تنقلب جميع الحقوق والواجبات القانونية إلى الكيان الجديد.
  - في حالة **الاندماج الجزئي**)حيث تندمج إحدى الشركات في الأخرى)، تستمر الشركة المستحوذة في الوجود بينما تُدمج أصول وخصوم الشركة المندمجة فيها.

3- الحقوق والالتزامات:

- **حقوق المساهمين** :يتم تعديل حقوق المساهمين في الشركات المندمجة وفقًا للأحكام التي تم الاتفاق عليها. في بعض الحالات، قد يتم منح المساهمين أسهمًا في الشركة الجديدة أو في الشركة المستحوذة.
- **الدائنون** :من الضروري ضمان حقوق الدائنين أثناء عملية الاندماج، بما في ذلك تقديم الضمانات لهم لضمان الوفاء بالديون المستحقة.

- **الموظفون** :غالبًا ما يكون الاندماج مصحوبًا بتغييرات في هيكل القوى العاملة، وقد يتطلب الأمر إعادة هيكلة أو تغيير في شروط التوظيف[1].

الفرع الثاني: تأسيس الاندماج على نظم قانونية أخرى

إنّ في كثير من البلدان، يتطلب الاندماج الحصول على موافقة من الجهات التنظيمية مثل هيئات حماية المنافسة أو هيئات أسواق المال، خاصة إذا كان الاندماج سيؤثر على المنافسة في السوق. كما تتطلب العمليات القانونية المراجعة الدقيقة للاتفاقيات، والتأكد من التوافق مع القوانين المحلية والدولية، مثل قوانين حماية المنافسة أو قوانين مكافحة الاحتكار. في حين يجب أن يتم الإفصاح عن جميع التفاصيل المالية والقانونية المتعلقة بالاندماج لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المساهمين والدائنين.

وبعد إتمام الاندماج، يتم دمج السجلات المالية بين الكيانات المدمجة، ويجب التأكد من أن العملية تتم وفقًا للمعايير المحاسبية والقوانين المالية. كما يجب على الشركات تقديم تقارير مالية مفصلة للمساهمين والجهات الرقابية بعد الاندماج.

الفرع الثالث: موقف المشرع من الطبيعة القانونية للاندماج

إنّه وفي حال كان الاندماج يؤدي إلى إنشاء كيان جديد أو كان أحد الكيانات المندمجة يتوقف عن الوجود، يتم إلغاء الكيانات القديمة قانونًا.

- **الاستمرارية القانونية** :الكيان الجديد الذي ينشأ من الاندماج قد يرث حقوق وواجبات الكيانات المدمجة، بما في ذلك العقود والاتفاقيات المستمرة.

1-المرجع السابق، الصفحة 55.

- **الدمج في حقوق الملكية الفكرية** :إذا كانت الشركات المندمجة تمتلك براءات اختراع أو حقوق ملكية فكرية أخرى، يجب تحديد كيفية نقل هذه الحقوق إلى الكيان الجديد أو المستحوذ.

- **التقييم والتفاوض** :يُعد تقييم الشركات المندمجة من الأمور القانونية الحاسمة، حيث يتم تحديد كيفية توزيع الأسهم أو الحصص على المساهمين بناءً على تقييم العوائد والمخاطر.
- **الحماية القانونية** :حقوق المساهمين تتطلب حماية قانونية، مثل الحق في التقدير الكامل حول اندماج الشركات، وفحص أثر الاندماج على استثماراتهم.

خلاصة: الطبيعة القانونية للاندماج تشمل الاتفاقات القانونية بين الأطراف المعنية، وحقوق وواجبات المساهمين والدائنين، والحصول على الموافقات التنظيمية. كما يتضمن التوافق مع التشريعات المحلية والدولية المتعلقة بالمنافسة وحماية حقوق الملكية. تعد هذه العملية ضرورية لتحقيق التكامل بين الشركات وضمان استمرارية عملها وفقًا للقوانين المعمول بها.

المبحث الثاني: كيفيات اندماج الشركات التجارية:

كيفية اندماج الشركات التجارية يتطلب تنفيذ سلسلة من الخطوات القانونية، المالية والإدارية لضمان نجاح العملية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المقررة. عملية الاندماج تتضمن التنسيق بين الأطراف المعنية، التحليل المالي، الموافقات القانونية، والتنفيذ العملي لدمج الشركات.

الخطوات الأساسية لاندماج الشركات التجارية:

1-التخطيط الاستراتيجي:

- **تحديد الأهداف** :يجب تحديد الهدف من الاندماج، سواء كان توسيع السوق، تقليل التكاليف، تحسين الكفاءة، أو الحصول على تقنيات أو خبرات جديدة.
- **اختيار الشركات المناسبة للاندماج** :تتم عملية البحث عن الشركات التي تتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للاندماج.

2-إجراء التحليل المالي والتقييم:

- **تقييم الشركات المدمجة** :يُعد التقييم المالي للشركات المندمجة خطوة أساسية، حيث يتم تقييم الأصول، الخصوم، الإيرادات، والأرباح المستقبلية لكل شركة لتحديد القيمة الإجمالية.
- **مراجعة المخاطر المالية** :تشمل هذه المرحلة تحليل الوضع المالي لكل شركة، وتحليل الأرباح والخسائر، وقيمة الأسهم، والمخاطر المحتملة.
- **التفاوض بين الشركات**:يتم التفاوض بين الأطراف حول تفاصيل عملية الاندماج، مثل: كيفية دمج الأصول، حصة كل شركة في الكيان الجديد، توزيع الأسهم أو الحصص، وكذلك تحديد كيفية التعامل مع الموظفين.
- **اتفاق الشروط** :يتم التوصل إلى اتفاق مكتوب بين الأطراف حول شروط الاندماج، ويتضمن هذا الاتفاق المدى الزمني للاندماج، والحوافز الممنوحة للمساهمين، وتفاصيل المساهمة في الكيان الجديد[1].

1- أكرم ياملكي، **القانون التجاري (الشركات دراسة مقارنة)**، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص 467.

- **الاستشارة القانونية والتنظيمية:** التأكد من الامتثال القانوني الذي يتم عن طرق استشارة محاميين متخصصين في قوانين الشركات لضمان أن عملية الاندماج تتماشى مع القوانين المحلية والدولية.
- **الموافقة التنظيمية** :في العديد من الحالات، يتطلب الاندماج الحصول على موافقات من الجهات التنظيمية مثل هيئات حماية المنافسة، أو هيئات أسواق المال (مثل لجنة الأوراق المالية.(
- **إعداد المستندات القانونية وصياغة عقد الاندماج** :يتم إعداد وتوثيق عقد الاندماج الذي يحدد حقوق وواجبات الأطراف ويشمل كافة التفاصيل المتعلقة بالشركة الجديدة، مثل الهيكل التنظيمي، وتوزيع الأصول.
- **إعداد المستندات المالية والمحاسبية** :يتم إعداد المستندات المالية المطلوبة من قبل الهيئات التنظيمية، مثل التقارير المالية والبيانات المحاسبية.
- **الموافقة من المساهمين والدائنين** ويتم عقد اجتماعات مع المساهمين في الشركات المندمجة لموافقتهم على شروط الاندماج والموافقة على تحويل الأسهم أو الحصص.
- **حماية حقوق الدائنين** :في بعض الحالات، يتعين على الشركات إبلاغ الدائنين وطلب موافقتهم إذا كان الاندماج سيؤثر على التزامات الشركة المالية.

-التنفيذ الفعلي للاندماج:

- **إتمام عملية دمج الأصول** :يتم تنفيذ عملية دمج الأصول والخصوم، وتوحيد الحسابات المالية، ودمج الأنظمة الإدارية والعمليات التشغيلية.

- **إعادة هيكلة الشركة** :يتم إعادة هيكلة الشركة الجديدة أو المستحوذة وفقًا للخطة المتفق عليها، بما في ذلك تعيين القيادة الجديدة، وتحديد الأقسام والإدارات[1].

- **التواصل مع الموظفين والعملاء** :من المهم التواصل مع الموظفين والعملاء بشأن التغييرات المستقبلية الناجمة عن الاندماج، مع التأكد من استمرار العمليات التجارية بسلاسة.

- **التكامل التشغيلي والثقافي:**
- **دمج الأنظمة التشغيلية** :من خلال دمج الأنظمة المالية، والمحاسبية، والموارد البشرية، والتكنولوجيا، يتم تحقيق الكفاءة التشغيلية.
- **التكامل الثقافي** :يجب أن يتم التعامل مع الثقافات التنظيمية المختلفة بعناية لضمان انتقال سلس ونجاح الاندماج على المدى الطويل.
- **المتابعة والتقييم بعد الاندماج:**
- **مراقبة الأداء** :بعد الانتهاء من عملية الاندماج، يجب مراقبة الأداء العام للشركة المدمجة لتحديد ما إذا تم تحقيق الأهداف الموضوعة.
- **تقييم النتائج** :يتم قياس أثر الاندماج على العوائد المالية، وتوسيع السوق، والقدرة التنافسية، ومدى نجاح التكامل بين الشركات.

الخلاصة:

عملية اندماج الشركات التجارية هي عملية معقدة ومتعددة المراحل تتطلب تخطيطًا دقيقًا وتنفيذًا قانونيًا وماليًا متقنًا. تبدأ بتحديد الأهداف واختيار الشركات المناسبة، ثم إجراء التحليل المالي، والتفاوض، وإعداد المستندات القانونية، والموافقة من المساهمين والدائنين، وتنفيذ

1-المرجع السابق، الصفحة نفسها.

التكامل التشغيلي والثقافي. النجاح في الاندماج يعتمد على التخطيط الجيد، والتنفيذ الفعلي السليم، ومتابعة الأداء بعد الانتهاء من العملية.

المطلب الأول: مشروع الاندماج

الفرع الأول: مفهوم مشروع الاندماج

مشروع الاندماج هو خطة أو عملية تهدف إلى دمج شركتين أو أكثر لتشكيل كيان تجاري جديد أو لضم إحدى الشركات إلى أخرى قائمة. يمكن أن يكون المشروع جزءًا من استراتيجية طويلة الأمد لتحقيق النمو والتوسع، أو تحسين الكفاءة، أو مواجهة التحديات التنافسية في السوق.

- **عناصر مشروع الاندماج:**

1. **الأهداف الاستراتيجية:**

يحدد مشروع الاندماج الأهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها من خلال عملية الاندماج. قد تشمل هذه الأهداف تعزيز القوة المالية، توسيع الأسواق، تنويع المنتجات، أو تحسين الكفاءة التشغيلية.

2. **الشركات المشاركة:**

يتضمن مشروع الاندماج تحديد الشركات التي ستشارك في العملية. قد تكون الشركات متشابهة في الحجم والنشاط، أو تكون عملية دمج بين شركات تعمل في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة (عمودي) أو في قطاعات متنوعة (تكتلي.(

3. التخطيط المالي والتقييم:

إنّ الجزء الأساسي من مشروع الاندماج هو التقييم المالي لكل من الشركات المندمجة لتحديد القيمة الحقيقية لكل منها، ودراسة العوائد المحتملة على المدى الطويل بعد الاندماج.

4. إعداد الهيكل التنظيمي:

حيث يتم تحديد الهيكل التنظيمي الجديد بعد الاندماج. قد يشمل هذا إعادة هيكلة الإدارات، وتحديد القيادات الجديدة، وتوزيع المهام بين الموظفين.

5. التكامل الثقافي والإداري:

إنه من الأهمية بما كان وضع خطة للتكامل الثقافي بين الشركات، حيث قد تكون هناك اختلافات في ثقافات العمل بين الشركات المندمجة. يجب أن يشمل المشروع استراتيجيات للتعامل مع هذه الاختلافات لضمان انتقال سلس ونجاح العملية.

6. التفاوض والموافقة:

حيث يتضمن مشروع الاندماج التفاوض بين الأطراف المعنية حول الشروط المالية والتشغيلية. كما يتطلب الحصول على موافقة المساهمين والدائنين، إضافة إلى الموافقات القانونية والتنظيمية من الجهات المختصة[1].

7. الإجراءات القانونية والتنظيمية:

إنّ مشروع الاندماج يشمل إعداد المستندات القانونية الضرورية مثل عقود الاندماج، التقارير المالية، والإفصاحات اللازمة. يتطلب الأمر أيضًا الامتثال للقوانين المحلية والدولية المتعلقة بحماية المنافسة وتنظيم الأسواق.

-مراحل تنفيذ مشروع الاندماج:

1. **المرحلة الأولية (التخطيط والدراسة):** وتشمل دراسة جدوى الاندماج، والتحليل المالي للشركات المشاركة، وتحديد الأهداف والاستراتيجيات.
2. **المرحلة الثانية (التفاوض والاتفاق:**(في هذه المرحلة، يتم التفاوض على تفاصيل الاندماج، بما في ذلك توزيع الحصص والأسهم، وتحديد الشروط القانونية.
3. **المرحلة الثالثة (إجراءات قانونية وتنفيذية:**(تشمل تقديم المستندات القانونية والموافقة من الجهات التنظيمية، ثم تنفيذ عملية دمج الأصول، وتوحيد الحسابات المالية.

1- راجع نص المادة 213 من النظام السعودي ،اكرم ياملكي ص460

4. **المرحلة الرابعة (التكامل والمتابعة:**(بعد تنفيذ الاندماج، يتم دمج الأنظمة والموارد، ويجب متابعة الأداء لتقييم نجاح الاندماج، بما في ذلك مراقبة الكفاءة التشغيلية، وتحقيق الأهداف المالية.

الفرع الثاني: إعداد مشروع الاندماج وإشهاره

إنّ إعداد مشروع الاندماج وإشهاره يتطلب عدة خطوات لضمان نجاح المشروع وتوجيه الانتباه إليه بطريقة فعالة. إليك خطوات يمكن اتباعها:

1- تحديد الهدف والرؤية:

- حدد سبب الاندماج والهدف منه، سواء كان توسيع النطاق أو تقوية الحصة السوقية أو تحسين الكفاءة.

- صغ رؤية واضحة للعلامة التجارية المشتركة، بما يعكس القيم والأهداف الجديدة بعد الاندماج.

2-تطوير خطة استراتيجية:

- ضع خطة مفصلة للاندماج، تتضمن تحديد الأدوار والمسؤوليات والموارد المطلوبة.
- تأكد من دراسة الآثار المالية، القانونية، والهيكلية.

- حدد الجمهور المستهدف بعد الاندماج (عملاء، مستثمرين، شركاء تجاريين، إلخ.(

3-التواصل الداخلي والخارجي:

- التواصل مع الموظفين بشكل مستمر لضمان الشفافية ودعمهم لعملية الاندماج[1].

- إعداد رسائل واضحة ومبسطة للعملاء والجمهور الخارجي توضح فوائد الاندماج وكيفية تأثيره عليهم.

4-إعداد حملة إشهار:

- **تحديد القنوات** :اختر الوسائل المناسبة للوصول إلى الجمهور المستهدف مثل وسائل الإعلام التقليدية (التلفزيون، الصحف) أو الرقمية (السوشيال ميديا، المدونات.(
- **الرسائل الإعلامية** :أنشئ رسائل إعلامية تدور حول مزايا الاندماج وكيف سيعزز ذلك من جودة المنتج أو الخدمة المقدمة.

- **التفاعل مع المجتمع** :نظم فعاليات أو مؤتمرات صحفية للكشف عن المشروع وإبراز قيمته.

5-تسويق العلامة التجارية الجديدة:

- إذا كان الاندماج يؤدي إلى تغيير العلامة التجارية، أطلق حملة لتوضيح التغيير وتعريف العملاء بالعلامة التجارية الجديدة.

- استخدم وسائل الإعلام الاجتماعي، الفيديوهات الترويجية، والمحتوى المرئي لعرض قصة الاندماج وفوائده.

1-المرجع السابق، الصفحة نفسها.

6- قياس النجاح وتعديل الاستراتيجيات:

- تابع النتائج بعد حملة الإشهار عبر أدوات القياس (تحليل الويب، المبيعات، رضا العملاء.(
- استنادًا إلى هذه البيانات، قم بتعديل استراتيجيات التواصل والتسويق إذا لزم الأمر.

الفرع الثالث: إجراءات اندماج الشركات التجارية:

إنّ إجراءات اندماج الشركات التجارية تشمل عدة خطوات قانونية وتنظيمية تهدف إلى دمج شركتين أو أكثر في كيان واحد، مما يؤدي إلى تعديل هيكل الشركات وتحقيق تكامل بين الأصول والموارد. تختلف هذه الإجراءات قليلاً حسب القوانين المحلية، ولكن بشكل عام تشمل الخطوات التالية:

1-التخطيط والتحليل:

- تحديد أهداف الاندماج (مثل التوسع في السوق، تقليل التكاليف، تنويع المنتجات.(
- إجراء دراسة جدوى لتحليل الفوائد والمخاطر المحتملة.
- تقييم القيم السوقية للأصول والمطلوبات[1].

2-الاتفاق بين الأطراف:

- التفاوض على شروط الاندماج بين الشركات المعنية.
- تحديد نوع الاندماج (مثل الاندماج بالاستحواذ، أو الاندماج بالتبادل.(
- صياغة مسودة اتفاقية الاندماج وتحديد التفاصيل المتعلقة بالهيكل التنظيمي الجديد.

1- أكرم ياملكي، مرجع سابق، ص460-461.

3-موافقة المساهمين:

- عقد اجتماعات للمساهمين في الشركات المعنية للحصول على الموافقة على خطة الاندماج.
- قد يتطلب الأمر موافقة الأغلبية أو التصويت على الخطة من خلال استفتاء أو اجتماع.

4-إجراءات الموافقة القانونية:

- تقديم طلبات للموافقة على الاندماج من الجهات الرقابية المعنية مثل هيئات حماية المنافسة أو سلطات مكافحة الاحتكار.
- فحص قانوني للامتثال للقوانين المحلية والدولية.

5-التنفيذ والدمج الفعلي:

- توحيد الأصول والمطلوبات.
- دمج الأنظمة المالية والإدارية.
- إعادة هيكلة الشركات وتعيين الإدارات الجديدة.
- تعديل عقود الموظفين والموردين والعملاء حسب الحاجة.

6-التوثيق والإفصاح:

- تقديم الإفصاحات المالية المطلوبة للهيئات الحكومية والمساهمين.
- تحديث سجلات الشركات في السجلات التجارية.
- توثيق عملية الاندماج بشكل قانوني لضمان احترام جميع الحقوق[1].

1-المرجع السابق، الصفحة نفسها.

7-التكامل والتقييم بعد الاندماج:

- متابعة تنفيذ الخطة لضمان سير العملية بسلاسة.
- تقييم أداء الشركة المدمجة ومراقبة التحديات المحتملة.

تُعد هذه الإجراءات معقدة وتحتاج إلى دعم من مستشارين قانونيين وماليين لضمان سير عملية الاندماج بنجاح ووفقًا للقوانين المحلية والدولية

المطلب الثاني: كيفية اندماج الشركات متعددة الجنسيات

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات كبيرة تعمل في عدة دول عبر الحدود الوطنية، ولها فروع أو وحدات إنتاجية أو مكاتب تمثيلية في دول مختلفة. هذه الشركات تعمل على مستوى عالمي ولها تأثير اقتصادي كبير في العديد من الأسواق. وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدة خصائص:

- **الانتشار العالمي** :تمتلك هذه الشركات عملياتها في أكثر من دولة، وغالبًا ما تتوزع عملياتها بين الإنتاج، التسويق، المبيعات، والخدمات في عدة أسواق دولية.
- **إدارة مركزية** :بالرغم من انتشارها في دول مختلفة، إلا أن هذه الشركات عادةً ما تكون خاضعة لإدارة مركزية في مقرها الرئيسي في إحدى الدول، غالبًا ما تكون دولة ذات اقتصاد قوي مثل الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي.
- **تعدد الأسواق** :تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات أسواقًا متعددة في أنحاء مختلفة من العالم، مع تكييف استراتيجياتها لتناسب الثقافات والاحتياجات المحلية لكل سوق.

- **توزيع الأصول** :تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات أصولًا ومرافق إنتاجية في دول مختلفة، مما يساعدها على الاستفادة من مزايا مثل تكاليف الإنتاج المنخفضة أو الوصول إلى أسواق جديدة[1].
- **التوسع والنمو** :تسعى هذه الشركات إلى التوسع والنمو بشكل مستمر عن طريق الاستحواذ على شركات أخرى أو توسيع عملياتها في أسواق جديدة.
- **التحكم في سلاسل الإمداد العالمية** :الشركات المتعددة الجنسيات تتحكم في سلاسل الإمداد العالمية، مما يعني أنها قادرة على نقل الإنتاج والموارد بسهولة عبر الحدود للحد من التكاليف وزيادة الكفاءة.

من أمثلة الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة :كوكا كولا، نايكي، آبل، تويوتا.

الفرع الثاني: دوافع اندماج الشركات متعددة الجنسيات

إنّ دوافع اندماج الشركات متعددة الجنسيات تتنوع وتعتمد على عدة عوامل اقتصادية واستراتيجية. من أهم هذه الدوافع:

- **توسيع الحصة السوقية** :تهدف الشركات إلى توسيع حصتها في السوق من خلال الاندماج مع شركات أخرى تعمل في نفس الصناعة أو السوق. يساعد الاندماج في زيادة القدرة التنافسية وتحقيق وفورات الحجم.
- **تحقيق وفورات الحجم** :من خلال الاندماج، تستطيع الشركات تقليل التكاليف بفضل تحسين الكفاءة وتقليل التكرار في العمليات مثل الإنتاج والتوزيع.

1- أكرم ياملكي، مرجع سابق، ص 452-459.

- **تنويع المنتجات والخدمات** :يسمح الاندماج بتوسيع مجموعة المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة، مما يمكنها من استهداف أسواق جديدة وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق.
- **الدخول إلى أسواق جديدة** :من خلال الاندماج مع شركات موجودة في أسواق جديدة، يمكن للشركات متعددة الجنسيات دخول تلك الأسواق بسهولة أكبر والاستفادة من الفرص المحلية.
- **الوصول إلى تكنولوجيا وموارد جديدة** :قد يسعى بعض الشركات للحصول على تكنولوجيا جديدة أو حقوق ملكية فكرية من خلال الاندماج مع شركات أخرى متقدمة في هذا المجال.
- **التحسين المالي** :بعض الشركات تسعى لتحسين وضعها المالي، سواء من خلال تقليل الديون أو تحقيق إيرادات أكبر من خلال دمج عملياتها مع شركات أخرى.
- **التوسع العالمي** :الاندماجات تساعد الشركات على التوسع في مناطق جغرافية جديدة، مما يعزز قدرتها على العمل على مستوى عالمي وتحقيق النمو المستدام.
- **زيادة القدرة على التفاوض** :من خلال الاندماج، يمكن أن تعزز الشركات قوتها التفاوضية مع الموردين والعملاء مما يساعد على الحصول على شروط أفضل في العقود.

هذه العوامل تجعل الاندماج أداة استراتيجية مهمة للشركات متعددة الجنسيات لتحقيق النمو المستدام والتوسع على مستوى عالمي.

الفرع الثالث: نموذج من اندماج الشركات متعددة الجنسيات

لقد كان هناك العديد من حالات اندماج الشركات متعددة الجنسيات التي أثرت في الأسواق العالمية. أحد أبرز هذه الحالات كان اندماج شركة "**كرافت فودز** "مع "**نستله** "في قطاع

الأطعمة والمشروبات. كانت هذه خطوة استراتيجية كبيرة في محاولة لتعزيز النفوذ السوقي لكلا الشركتين، وتحقيق اقتصاديات الحجم، وتوسيع نطاق المنتجات.

أيضًا، **اندماج شركات الطاقة** كان مثالًا آخر، مثل **اندماج شركة** "**إكسون موبيل** "مع "**موبيل** "في خطوة تهدف إلى تعزيز قدراتها التشغيلية في صناعة النفط والغاز على مستوى عالمي. كان هذا الاندماج من بين الأكبر في ذلك الوقت في قطاع الطاقة، ويهدف إلى تحسين الاستدامة والقدرة التنافسية للشركتين في السوق العالمي.

الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات في تلك الفترة كان غالبًا بسبب التوسع في الأسواق الجديدة، وزيادة الكفاءة، وضرورة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والتشريعية العالمية.

إن اندماج الشركات متعددة الجنسيات في عام 2010 كان مدفوعًا بعدد من العوامل الاقتصادية والتنافسية التي تؤثر في صناعة الأعمال العالمية. إليك كيف كانت العملية في حالتين بارزتين من ذلك العام:

-اندماج "كرافت فودز" مع "نستله"

في عام 2010، أقدمت "**كرافت فودز**) "أحد أكبر شركات الأغذية في العالم) على خطوة استحواذ على "**نستله** "في قطاع الأطعمة الجاهزة، وذلك بهدف تعزيز قوتها السوقية في مواجهة منافسين آخرين مثل "**بيبسي** "و**"كوكاكولا.**"

-لأهداف الرئيسية :كان الهدف الأساسي لهذا الاندماج هو زيادة القدرة التنافسية على مستوى الأسواق العالمية عبر توسيع نطاق المنتجات وتوزيعها، خصوصًا في الأسواق الناشئة. كانت "نستله" تمتلك عددًا كبيرًا من العلامات التجارية المشهورة التي ساعدت "كرافت" في توسيع محفظتها.

- **العملية** :تم جمع الموارد والقدرات المالية والتشغيلية للشركتين لتحقيق تكامل فعال بين المنتجات وعمليات التصنيع. تطلب الأمر وقتًا لتوحيد الأنظمة التنظيمية والمالية والثقافية للشركتين.

- **التحديات** :كان من أبرز التحديات التي واجهتها هذه العملية هي التفاوت الثقافي بين الشركات، وهو ما قد ينعكس في طريقة إدارة الموظفين والعمليات على مستوى العالم. كما أن التوسع في الأسواق الجديدة كان يتطلب تكييف استراتيجيات التسويق مع التنوع الثقافي لكل سوق.

-اندماج "إكسون" و "موبيل"

كانت "**إكسون** "و**"موبيل"** من الشركات الرائدة في صناعة النفط والطاقة. في عام 2010، كان السوق يتجه نحو دمج الشركات الكبرى لتعزيز الاستفادة من الاقتصاديات الحجمية.

- **الأهداف الرئيسية** :الهدف من هذا الاندماج كان تحقيق كفاءة تشغيلية أكبر والقدرة على مواجهة تقلبات أسعار النفط عبر تحسين استراتيجيات الإنتاج، التكرير، والتوزيع. كما كان الهدف هو التوسع في المشاريع المشتركة وتحقيق تقنيات متقدمة في استخراج النفط.
- **العملية** :تم التركيز على تحسين التقنيات وتوحيد السياسات البيئية بين الشركتين. شمل الاندماج إعادة هيكلة بعض الأقسام التشغيلية لتقليل التكاليف.
- **التحديات** :كان من أكبر التحديات هو التنسيق بين العمليات المعقدة للشركتين على مستوى العالم، حيث كان لكل شركة منهجها في التعامل مع الأسواق العالمية وتوزيع الطاقة. التكيف مع هذه الاختلافات يتطلب وقتًا طويلًا.

بشكل عام، كانت عمليات الاندماج تلك تركز على:

- **توسيع الأسواق** :من خلال الوصول إلى أسواق جديدة وخاصة في البلدان النامية.
- **زيادة القدرة التنافسية** :من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف.
- **الابتكار في المنتجات والخدمات** :تعزيز التنوع في المحفظة وتوسيع المنتجات المعروضة للمستهلكين.

بالمجمل، كانت عمليات الاندماج هذه تهدف إلى تعزيز القدرة على المنافسة في بيئة عالمية معقدة ومتغيرة.

وهناك مثال آخر بارز لاندماج الشركات متعددة الجنسيات في عام 2010 كان **اندماج "يو بي إس (UBS)** "و"**كريدي سويس (Credit Suisse)** "في قطاع الخدمات المالية.

- **اندماج "يو بي إس" و"كريدي سويس"**

كان هذا الاندماج مثالًا على كيفية تفاعل البنوك الكبرى مع الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008، والتي أثرت على العديد من البنوك الكبرى في العالم. في عام 2010، اتجهت بعض البنوك إلى الاندماج بهدف تعزيز القوة المالية وتقليل المخاطر من خلال تكامل أكبر.

-الأهداف الرئيسية:

- **تحقيق الاستقرار المالي** :في أعقاب الأزمة المالية العالمية، كانت البنوك الكبرى بحاجة إلى تعزيز قوتها المالية للتعامل مع التقلبات الاقتصادية وأسواق المال المضطربة. من خلال دمج الأعمال، كانت البنوك تأمل في تحسين ميزانياتها العمومية وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

- **تحسين الكفاءة** :كان الهدف أيضًا تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف التشغيلية، مثل تقليص التكاليف المتعلقة بالبنية التحتية التكنولوجية والموارد البشرية.

-العملية:

- تم توحيد العمليات المصرفية والخدمات المالية التي يقدمها كل من "يو بي إس" و"كريدي سويس"، مثل أنشطة إدارة الأصول، الاستثمار المصرفي، والخدمات المصرفية الخاصة.
- جرى التركيز على توحيد الأقسام الموازية بين الشركتين، وتقليص الموظفين في الأقسام المتكررة، مع تحسين أنظمة التكنولوجيا والبنية التحتية.

-التحديات:

- **التحديات التنظيمية والقانونية** :كان هناك العديد من القيود التنظيمية التي فرضتها الحكومات والهيئات المالية لضمان أن الاندماج لا يؤدي إلى تشكيل احتكار أو تقليل التنافس في السوق المالية.

- **الاختلافات الثقافية** :كانت هناك اختلافات ثقافية كبيرة بين الشركتين، حيث أن "يو بي إس" كانت تركز أكثر على الخدمات المصرفية الخاصة، بينما كانت "كريدي سويس" تركز على الاستثمار المصرفي. هذا التنوع الثقافي كان يتطلب تنسيقًا دقيقًا في العمليات اليومية.

-النتائج:

- أسفر الاندماج عن تعزيز قدرات البنك الموحد في مواجهة التقلبات المالية العالمية.

- بعد الاندماج، تم تعزيز قوة الأعمال المشتركة في القطاع المصرفي، وكان هذا التحول جزءًا من استراتيجية أكبر للمصارف العالمية لضمان الاستدامة في عصر ما بعد الأزمة.

الخلاصة:

الاندماج بين "يو بي إس" و"كريدي سويس" كان خطوة استراتيجية لمواجهة التحديات التي نتجت عن الأزمة المالية 2008، ويعتبر مثالًا على كيفية استفادة الشركات متعددة الجنسيات من عمليات الاندماج لتقوية مراكزها المالية في وقت الأزمات الاقتصادية.

إن النظام العالمي المعاصر (العولمة) هو نظام ليبرالي، رأسمالي، يقوم على الحرية والتبادل، وآليات عمل الرأسمالية تقوم في إطار الكيانات الاقتصادية الكبرى والمتمثلة في الشركات المندمجة والتكتلات بين الدول، وهذا يختلف عن عمل الرأسمالية التقليدية التي كانت قبل الاندماج تقوم على المنافسة التي تفترض وجود عدد كبير من المتعاملين بائعين ومشترين.

وقد تبين أن مواقف الدول من نظام اندماج الشركات التجارية قد انقسمت إلى طائفة الدول المتقدمة ،التي لا يهمها اندماج شركاتها فهي ليست بحاجة إلى تركيز، لانها تملك مقاومات تجعلها قادرة على الصمود في وجه التغيرات سواء على الصعيد الوطني وحتى الإقليمي وهي قادرة كذالك على الصمود أمام منافسة الأسواق الداخلية والخارجية

أما الموقف الثاني فهو موقف الدول النامية الفقيرة التي هي بحاجة إلى مهارات وخبرات فنية تساعدها على النهوض باقتصادها الوطني، وهذه الدول تشجع نظام اندماج الشركات لما في ذلك من فوائد كثيرة لذلك سنرتكز على مجال تطبيق الاندماج في هذه الدول وسنركز على مدى تطبيق الاندماج في الجزائر

إن سياسة الاندماج هي سياسة مرنة، ومفهوم حديث شجعت على تغلغله في المجتمعات عولمة الاقتصاد، ويترتب عليه آثار بالغة إذ تنقضي الشركة المندمجة وتزول شخصيتها الاعتبارية، وتؤول موجداتها إلى الشركة الجديدة، وفضلا عن ذلك فان الاندماج يوثر على الشركاء والمساهمين في الشركة المندمجة، إلى جانب أن انقضاء الشركة المندمجة قد يؤثر على مراكز الدائنين، وحملة السندات الأمر الذي أوجب تدخل المشرع لحمايتهم. لذا سندرس كيفية تطبيق عملية الاندماج (المبحث الأول) ثم نبين الآثار المترتبة عنه(المبحث الثاني).

المبحث الأول:

تطبيق الاندماج على الشركات.

ورد تقسيم الشركات التجارية في المادة 544 من القانون التجاري الجزائري فنصت على: " **يُحَدَد الطَابِع التِجَاري للشّركة إِمَا بِشَكلهَا أو مَوضُوعِهَا...** "[1]

وعليه يمكن تقسيم الشركات التجارية إلى نوعين رئيسيين وهما شركات الأشخاص وشركات الأموال، شركات الأشخاص التي تقوم في تكوينها على شخصية شركائها ،نظرا للتعارف القائم بينهم وللثقة التي تربط بعضهم ببعض، وماتربطهم عادة رابطة القرابة أو امتهان الأعمال التجارية، فتقوم الشركة أساسا على الاعتبار الشخصي، لذلك أطلق عليها تسمية شركات الأشخاص، وتعتبر شركة التضامن النموذج الأمثل لشركات الأشخاص إضافة إلى شركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة.[2]

أما شركات الأموال فهي لا تعتمد على شخصية الشركاء، ولكنها تهدف إلى جمع رؤوس الأموال اللازمة للمشروع الذي تسعى إلى تحقيقه، والنموذج الأمثل لهذا النوع من الشركات تمثل في شركة المساهمة.[3]لذا سنتناول أولا تحديد مجال تطبيق عملية الاندماج(المطلب الأول) ثم نبين موقف بعض التشريعات من نظام الاندماج(المطلب الثاني).

---

[1]-راجع نص المادة 544 من الآمر 75-59 ، مرجع سابق .

[2] - عمار عمورة، **الوجيز في شرح القانون التجاري**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 213-215.

[3] –حسام الدين عبد الغني الصغير ،**النظام القانوني لاندماج الشركات**، دار الثقافة، عمان ،2008 ص 116_117.

المطلب الأول:

مجال تطبيق الاندماج

حقيقة وإن كانت الممارسة والتطبيق العملي لعملية الاندماج مجاله الأصيل شركات المساهمة أكثر من غيرها، إلا أن معظم التشريعات اعترفت لكل الشركات أيا كان نوعها بإمكانية الاندماج، لذلك فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن القدرة على الاندماج هي ميزة تختص بها شركات المساهمة دون غيرها. ومن ناحية أخرى فقد ترغب شركة أجنبية بالاندماج مع شركة وطنية بطريق الضم أو بطريق تكوين شركة جديدة، كما قد تبدي شركة رغبتها في الاندماج مع شركة أخرى تختلف عنها من حيث الغرض.و من ثم نتساءل عن إمكانية اندماج شركتين أو أكثر ذات جنسية مختلفة أو غرض مختلف؟ لذا سنقوم بتحديد الشركات التي يجوز لها اللجوء إلى عملية الاندماج سواء من حيث الشكل(الفرع الأول) أو الجنسية(الفرع الثاني) و أخيرا اندماج الشركات في حالة التصفية (الفرع الثالث).

الفرع الأول:

اندماج الشركات من حيث شكلها

إن عملية اندماج الشركات يمكن أن تتم بين شركات تنتمي لنفس الشكل (أولا)، أو بين شركات تنتمي إلى شكل مختلف (ثانيا).

<u>أولا: الاندماج بين شركات تنتمي لنفس الشكل</u>:

يقع الاندماج عادة بين شركتين أو أكثر تنتميان إلى شكل واحد، وعلى الأخص فيما بين شركات المساهمة ، ولقد منح المشرع لعملية اندماج هذا النوع من الشركات مزايا كثيرة[1] ، قاصدا بذلك تشجيع واستثمار رؤوس الأموال الضخمة،لغرض تكوين شركات قوية تكون قادرة على النهوض بالمشروعات الكبيرة[2]، وقد اتجه المشرع الجزائري بدوره إلى تشجيع

[1]-عمار عمورة، مرجع سابق،ص214 .

[2]-حسام الدين عبد الغني الصغير، مرجع سابق، ص 117.

الاندماج في شركات المساهمة[1]، فقد خص المواد من 749 إلى 757[2] بأحكام خاصة بشركات المساهمة.*

ثانيا: الاندماج شركات ذات شكل مختلف.

قد ثار خلاف بين الفقهاء بشأن مسألة اندماج شركات ذات شكل مختلف.

فذهب الأستاذ "Copper Royer" إلى القول بأن الاختلاف بين شركات الأشخاص وشركات الأموال كبير يستحيل معه إمكانية تحقيق الاندماج بين شركتين تنتمي إحداهما إلى طائفة شركات الأشخاص وأخرى إلى طائفة شركات الأموال[3]، فالمساهم في شركة المساهمة يتمتع بقدر من الحقوق الأساسية لا يجوز المساس بها ،وليس من سلطة الجمعية العامة لشركة المساهمة أن تقرر اندماجها في شركة من شكل مغاير لشكلها، لأن قرار الاندماج ينطوي على مساس بحقوق المساهمين[4].

ولتبرير قول"Copper Royer" أنه إذا افترضنا أن الشركة الدامجة ليست من شركات المساهمة وأن الشركة المندمجة شركة مساهمة ،فإن الاندماج من شأنه أن يفقد المساهمين حقهم في تداول الأسهم، نظرا لحصولهم على حصص غير قابلة للتداول بدلا من أسهمهم، فإذا كانت الشركة الدامجة شركة ذات مسؤولية محدودة مثلا، فإن مساهمي الشركة المندمجة سوف يسألون إذا وقع الاندماج عن تقدير الحصص العينية مسؤولية تضامنية اتجاه الغير، وليس من شك أن الاندماج سوف يترتب عنه في هذه الحالة انتهاك لحقوق المساهمين

---

[1] –نادية فوضيل، **أحكام الشركات طبقا للقانون التجاري الجزائري**، دار هومة، 2002، ص 73.

[2]- راجع نص المادة من749 إلى 757

* أما المادة 763 من القانون الجزائري تتعلق بأحكام الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

[3]- عمار عمورة، مرجع سابق،ص215 .

[4]–نادية فوضيل، نفس المرجع ص 73

الأساسية أو زيادة الالتزامات المفروضة عليهم، وعلى ذلك فليس من الجائز وقوع الاندماج بين شركات ذات نوع مختلف طالما أن الشركة الدامجة لا تتخذ شكل شركة مساهمة.[1]

كما يضيف الأستاذ "Copper Royer" أنه يجوز اندماج شركات التوصية بالأسهم في شركات المساهمة ، لأن كلا النوعين ينتميان إلى طائفة واحدة وهي شركة الأموال، ولا يمكن اندماج شركة ليست من شركات الأموال –كشركة التضامن أو شركة التوصية البسيطة مثلا– في شركة مساهمة، ما لم تقوم الشركة المندمجة بتغيير شكلها القانوني إلى شركة مساهمة، ثم تبدأ في اتخاذ إجراءات الاندماج بعد ذلك[2].

لكن انتقد الأستاذ "Bastian" هذا الرأي حيث يرى أنه ليس هناك ما يمنع وقوع الاندماج بين شركتين أو أكثر من نوع أو شكل مختلف، ويترتب عليه في هذه الحالة المساس بالحقوق الأساسية للشركاء أو زيادة الالتزامات المفروضة عليهم. لأن قرار الاندماج في هذه الحالة يلزم اتخاذه بإجماع الشركاء.[3]

كما يرى الأستاذ "Bastian" في وجهة نظره ويقول أنه ليس هناك ما يمنع تغيير الشركة المندمجة لشكلها القانوني، يتلاءم مع شكل الشركة الدامجة، كخطوة أولى نحو الاندماج.[4]

أما المشرع الجزائري فقد أجاز في المادة 745 من التقنين التجاري الجزائري اندماج الشركات ذات الشكل المختلف فيما بينها ،حيث نصت هذه المادة على أنه: "**يسوغ تحقيق العمليات**

[1]- حسام الدين عبد الغني الصغير، مرجع سابق، ص 119.

[2] –حسام الدين عبد الغني الصغير ،نفس المرجع. ص 119

[3] – حسام الدين عبد الغني الصغير ،نفس المرجع. ص 119

[4] – حسام الدين عبد الغني الصغير ،نفس المرجع. ص 119

المشار إليها في المادة المتقدمة بين شركات ذات شكل مختلف، ويجب أن تقررها كل واحدة من الشركات المعنية حسب الشروط المطلوبة في تعديل قوانينها الأساسية..." [1]

الفرع الثاني:

اندماج الشركات من حيث جنسيتها

لقد نصت المادة **50 من** التقنين المدني الجزائري على:"**يتمتع الشخص الاعتباري بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان وذلك في الحدود التي يقرها القانون يكون له خصوصا ذمة مالية، أهلية في الحدود التي يعيدها عقد إنشائها والتي يقررها القانون الموطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارته الشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في الجزائر يعتبر مركزها في نظر القانون الداخلي في الجزائر نائب يعبر عن إرادتها حق التقاضي.**"[2]

يفهم من خلال هذه المادة أن الشركة شخص اعتباري وله حقوق يتمتع بها ويترتب على وجود شخصية معنوية للشركة تمتعها بالجنسية التي تثبت انتسابها لدولة معينة.

تختلف القواعد التي تؤسس عليها جنسية الشركة من دولة إلى أخرى وفقا لقانونها الوطني التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد جنسية الشركة نجد:

موطن الشركة **Siege Social**، مركز نشاطها الرئيسي **Lieu de l'Exploitation**

جنسية الشركاء أو المدراء **La Nationalité des Associers ou des Dirigeants**

قد نصّ المشرع الفرنسي في قانون الشركات الصادر في 24 يوليو 1977 على اعتبار موطن الشركة **Siege Social** هو الأساس لتحديد جنسيتها كقاعدة عامة.[3]

---

[1]- راجع نص المادة745 من التقنين التجاري الجزائري

[2] – راجع نص المادة 50 من التقنين المدني الجزائري

[3]- حسام الدين عبد الغني الصغير، مرجع سابق،234

1-اندماج شركات من جنسية مختلفة:

إن مسألة اندماج شركتين أو أكثر من جنسية مختلفة ترتبط بمسألة "تغيير جنسية الشركة" ومن المعلوم أن تغيير جنسية الشركة، مسألة ترتبط بحقوق المساهمين الأساسيين لزيادة الالتزامات المفروضة عليهم، نظرا لخضوع الشركة بعد تعديل جنسيتها لقانون دولة أجنبية،[1] ولذلك لا يمكن وفقا للقواعد العامة ،تعديل جنسية الشركة إلا بإجماع الشركاء أو المساهمين، وهذا الحكم قررته المادة 154 من قانون الشركات الفرنسي:

« L'assemblée générale extraordinaire peut changer la nationalité de la société à condition que le pays d'accueil ait conclu avec la France une convention spécial permettant d'acquérir sa nationalité et de transférer le siège social sur son territoire et conservent à la société sa personnalité juridique.[2] »

نستنتج من خلال هذه المادة ،أنه ليس على الجمعية العامة غير العادية تغيير جنسية الشركة إلا في حالة وجود اتفاقية خاصة أبرمت بين فرنسا والدولة المضيفة، التي تريد الشركة اكتساب جنسيتها*والتي تجيز أو تسمح بتغيير جنسية الشركة و مركزها الرئيسي مع استمرارها بالاحتفاظ بشخصيتها القانونية.

و بخصوص هذه المسألة أي اندماج الشركات ذات الجنسية المختلفة نجد أن المشرع الجزائري لم يُقرّ في المواد المتعلقة باندماج الشركات التجارية على اندماج الشركات التجارية الجزائرية بشركات أجنبية، ولم يعالج هذا الموضوع، لكن إذا سلمنا بأن اندماج شركة وطنية بأخرى قد يؤدي إلى المساس بحقوق الشركاء والمساهمين، وزيادة الالتزامات المفروضة عليهم، فإننا يجب أن نعود إلى المادة 746 [3]من التقنين التجاري الجزائري التي نصّت على:

---

[1]- حسام الدين عبد الغني الصغير، المرجع السابق ص 456

[2]- أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الواجهة القانونية، دراسة مقارنة**، دار النهضة العربية، 1995 ص 118

* إن الجنسية هي رابطة قانونية وسياسية تربط الشخص الطبيعي والمعنوي بالدولة التي تنتمي إليها.

[3]- راجع نص المادة746 من التقنين التجاري الجزائري

"خلافا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 745 إذا كان من شأن العملية المقررة زيادة تعهدات الشركاء أو المساهمين لشركة أو عدة شركات معينة فإنه لا يقرر ذلك إلا بموافقة الشركاء المذكورين أو المساهمين بالإجماع."[1]

الفرع الثالث:

اندماج الشركات التجارية في مرحلة التصفية

إن الواقع العملي يؤدي بنا إلى التساؤل عن إمكانية اندماج الشركات التي انقضت لأحد أسباب الانقضاء وهي لا تزال في مرحلة أو في طور التصفية(en liquidation) فيما بعضها أو تندمج مع شركة أخرى قائمة قد أجاز ذلك المشرع الجزائري المادة744*[2]

الأصل في هذه الحالة أن تكون الشركة ما زالت في مرحلة التصفية ، وإذا رغبت هذه الشركة وهي في حالة تصفية أن تندمج مع شركة أخرى، فعلى هذه الشركة أن تلغي التصفية تماما كي تهيئ نفسها لعملية الاندماج، والتي بمقتضاها يتم امتصاصها من جانب شركة موجودة أو قائمة.[3]

إلا أن الشركة في حالة التصفية يمكنها الاندماج مع غيرها بطريق الامتصاص وتكون في مركز الشركة المندمجة Absorbée وليست بالشركة الدامجة، ولكن يمكن اندماج شركتين في مرحلة التصفية، أي كلاهما في نفس الحالة، وتكوين شركة جديدة بطريق المزج أو الضّم.[1]

لكن هل يمكن لشركة باطلة أن تقرر تصفيتها بسبب البطلان وأن تندمج مع شركة أخرى وهي في مرحلة التصفية؟

---

[1]– أحمد محمد محرز،مرجع سابق ص 234

[2]*– يقابله القانون المصري في المادة 288 والقانون الفرنسي في المادتين 692/651 من قانون الشركات الفرنسي.

[3]- حسام الدين عبد الغني الصغير، المرجع السابق ص457

إن الأمر يختلف باختلاف سبب التصفية، فإذا كانت الشركة في مرحلة التصفية بسبب البطلان، فإنه لا يجوز اندماجها، ولكن إذا كانت التصفية بسبب غير البطلان يمكن اندماجها[1]

ولكن ثمة اختلاف في الآراء حول إجازة الاندماج أصلا، فهناك رأي من الفقهاء يذهب إلى أنه لا يجوز اندماج الشركة الباطلة سواءً في مرحلة التصفية أو في غير مرحلة التصفية، و البطلان لا يسمح أن تكون هذه الشركة محلا لعقد الاندماج.[2]

ولكن ذهب رأي آخر إلى جواز اندماج الشركة الباطلة، وهما في مرحلة التصفية ،لأن الشركة الباطلة لابد أن تمر بمرحلة التصفية كالشركة التي تم حلها ،وليس هناك ما يمنع اندماجها، وعليه يمكن لهذه الشركة أن تنتهز فرصة تصفيتها لتندمج مع غيرها، ما دام أن المشرع لم يفرض عليها التصفية ،إلا أن هناك معيار هام يُؤخذ به في مجال الاندماج بين الشركات الباطلة وهو "**معيار طبيعة البطلان**"، فإذا كان البطلان مطلقا ويتعلق بمخالفة النظام العام، أو لانعدام أحد الأطراف، فهنا الشركة معدومة أو وهمية ،فهنا ليس من المنطق تصور اندماجها.أما إذا كان البطلان نسبيا كوجود عيب في الرضا، أو عدم إتمام إجراء إشهار العقد أو عدم كتابته، أو نقص أهلية أحد الشركاء، في هذه الحالات تحتفظ الشركة بشخصيتها المعنوية والقانونية، وعليه يمكن أن تندمج مع غيرها.[3]

و اذا امكن اندماج الشركات في حالة التصفية فهل يجوز اندماج شركة في حالة التسوية القضائية؟ أو في مرحلة وقف إجراءات الإفلاس؟

يجوز للشركة في هذه الحالة أن تندمج مع أخرى بل أكثر من ذلك إن الاندماج في هذه الظروف عبارة عن وسيلة للعلاج، لأنها تساعد الشركة على الاستمرار و تفادي انهيار

[1] - حسام الدين عبد الغني ، المرجع السابق ص457

[2] - الصغير حسام الدين عبد الغني الصغير،نفس المرجع ص457

[3] - الصغير حسام الدين عبد الغني الصغير، نفس المرجع ص457

مركزها المالي. ويمكن للشركة التي تكون في حالة تسوية قضائية أو في حالة وقف إجراءات التسوية، أن تقوم أيضا بالاندماج عن طريق الامتصاص، أي تكون في مركز الشركة الدامجة. ولكن يجب عليها أن تعرض مسالة الاندماج على جمعية الصلح، التي تنعقد برئاسة القاضي مأمور التفليسة وحضور الجماعات الدائنة ومنتدى التفليسة ولا يوجد في القانون ما يمنع اندماجها لأن الشخصية المعنوية ما زالت قائمة.[1]

إن التطبيقات العملية أظهرت أن الاندماج في مرحلة الإفلاس أمر مشكوك فيه، نظرا لان الشركة في هذه المرحلة تكون قد غلت يدها على إدارة أموالها، وهذا يجعلها في مركز مالي سيء إذ لم تحقق أرباح، ومُنيت بخسائر، الأمر الذي يجعلها في مركز ميئوس منه، ويصعب إقدام شركة أخرى على قبول الاندماج معها[2].

إن المادة 744 من القانون التجاري الجزائري كانت صريحة وواضحة فقد نصت على: "**للشركة ولو في حالة تصفيتها أن تُدمج في شركة أخرى وأن تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريق الدمج.**"

قد استعمل المشرع عبارة "ولو" في حالة تصفيتها أي في مرحلة التصفية بغض النظر عن سبب التصفية. فالمادة 744 جاءت عامة ،وتفصل وتحدد الشركات التجارية التي يمكن أن تلجأ إلى الاندماج[3].

- حسام الدين عبد الغني ، المرجع السابق

[2] –أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من الواجهة القانونية، دار النهضة، مصر، 1997.ص 120

[3] – راجع نص المادة744 من التقنين التجاري الجزائري

المطلب الثاني:

موقف التشريعات العربية من الاندماج

إن ضعف القدرة التنافسية للعالم العربي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مع وجود اندماجات بين الشركات في الدول المتقدمة والذي سببه هو الأسعار المنخفضة التي تعرض لها الشركات المندمجة لسلعها. إلى جانب اتساع الفجوة التكنولوجية بحيث أن الشركات المندمجة لها مستوى تكنولوجي أعلى بكثير من المستوى الذي عليه الشركات في العالم العربي، و انخفاض أسعار عمولات الدول العربية مثال الدينار الجزائري الذي كان في:[1]

2000 –1997	1993	1988	1983	1978	1973	1968
78.81	33.13	9.06	5.14	4.9	5.04	4.93

كلها أسباب ذهبت بالدول العربية إلى حقيقة مفادها ضرورة تبني خطط وسياسات من شأنها تحسين ولو نسبيا هذا الواقع الاقتصادي، ووجدت الدول العربية أن سياسة الاندماج فيما بين الشركات التجارية هو حل يفرض نفسه، وما سنلاحظه في هذا المجال أن الدول العربية تختلف فيما بينها من حيث تطبيق هذه السياسة.

الفرع الأول:

الاندماج في دول المغرب العربي:

لقد اخترنا كنموذج التشريع الجزائري والمغربي إلا انه قد اهتمت به معظم دول المغرب العربي بيما فيه تونس، موريتانيا.الخ... .

[1] –رفعت السيد العوضي، اسماعيل على سيدوني، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.

1-التشريع الجزائري:

لاشك أن الحياة الاقتصادية في الجزائر في تطور مستمر، خاصة في مجال الصناعة، كما أن هناك حقائق ومعطيات تفرض نفسها على الواقع الاقتصادي الجزائري تتمثل القدرات الفردية والإمكانيات المتواضعة ورؤوس الأموال المبعثرة غير قادرة على تحقيق الأهداف الكبيرة، لذلك تبدو أهمية انتهاج وتبني سياسة الاندماج فيما بين الشركات التجارية الجزائرية لتوفير رؤوس الأموال الكافية والقدرة على تحقيق أهداف هذه الشركات، وتحقيق الائتمان والثقة لدى العملاء والبنوك، وبهذا نلاحظ أن الحكومة الجزائرية تعمل على تبني هذه السياسة كحل لواقعها الاقتصادي غير المستقر وهذا ما نلاحظه من خلال تشريعاتها.

بما أن مشاريع الاندماج المطبقة من طرف الشركات التجارية الجزائرية في تزايد مستمر، ولكي لا تكون عمليات الاندماج مطبقة تطبيقا عشوائيا و يختلف من مشروع اندماج إلى آخر، كان لابد من صدور تشريعات تبين موقف الحكومة من انتهاج هذه السياسة كما فعلت معظم التشريعات الأخرى.

لقد تميز القانون التجاري الجزائري بتناول أحكام الاندماج والانفصال معا في المواد (744-764)*[1] مع جواز الاندماج مع الشركات ذات شكل مختلف (المادة 745) [2]ولكن مقابل ذلك جواز معارضة دائني الشركة التي شاركت في عملية لاندماج وكان دينهم سابقا لنشر مشروع الاندماج ضدها في أجل 30 يوما ابتداءً من نشره في إحدى الصحف المعتمدة لتلقي الإعلانات القانونية. "**ويتخذ بعد قرار قضائي إما برفض المعارضة أو يلغى الأمر أما بتسديد الديون، إما بإنشاء ضمانات تقدمها الشركة الماصة بشرط أن تكون هذه الضمانات كافية.**" [3]

---

*- "للشركة ولو في حالة تصفيتها أن تُدمج في شركة أخرى أو أن تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريقة الدمج"

[2] راجع نص المادة745 من التقنين الجزائري

[3]- راجع نصوص المواد 764،763،756 من التقنين التجاري الجزائري

التشريع المغربي:

لقد تناول القانون المغربي المتعلق بشركات المساهمة لسنة 1996 أحكام الاندماج والانفصال معا في المواد 222-242 منه. ابتداء بالنص على إمكان ضم شركة لشركة أخرى أو اشتراكهما في تأسيس شركة جديدة عن طريق الاندماج، حتى لو كانت الشركات في طور التصفية "شريطة ألا يكون قد تم الشروع في توزيع أصولها بين الشركاء.[1] سواء كانت الشركات من نفس الشكل أو من أشكال مختلفة. [2] مخصصا أحكام خاصة بالشركات المساهمة[3] ومنها وجوب عرض مشروع الاندماج على الجمعيات حاملي سندات القرض في الشركات المضمومة، إلا إذا عرض عليهم إرجاع قيمة سنداتهم بناء على طلبهم (المادة 236) وعرض مشروع الانفصال على جمعيات حاملي سندات القرض في الشركة المنفصلة، ما لم يعرض عليهم إرجاع قيمة سنداتهم بناءً على طلبهم (المادة 237) ودون عرض مشروع الاندماج أو الانفصال على أعضاء جمعيات حاملي سندات القرض في كل من الشركة الضامنة والشركة المحولة إليها الذمة المالية، وإن كان للجمعية العامة العادية سندات القرض، توكل ممثلي لتقديم الاعتراض على عملية الاندماج أو الانفصال وفق الشروط وبالأثر المنصوص عليها في المادة 238 المحيلة إلى الفقرة الثانية وما يليها من المادة 239، إلى غير ذلك من التفاصيل التي تناولتها المواد 240-242[4]. كذالك نجد المشرع الموريتاني سار على نفس منوال المشرع المغربي*الشركات المساهمة.

---

[1] -**قانون الشركات التجارية المغربي**، www.adala.justice.gov

[2]- راجع نص المادة 223 من قانون الشركات المغربي .

[3]- راجع نص المواد 230-242 قانون الشركات المغربي.

[4] -أكرم ياملكي، **القانون التجاري (الشركات دراسة مقارنة)**، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص 467.

*تناول في مدونة التجارة لسنة 2000 أحكام الاندماج والانفصال معا في المواد (257-274) منها ابتداء بالنص على إمكان ضم شركة لشركة أخرى واشتراكهما في تأسيس شركة جديدة عن طريق الاندماج،حتى لو كانت الشركات في طور التصفية شريطة أن لا يكون قد تم الشروع في توزيع أصولها بين الشركاء (المادة 257)، سواء كانت الشركات الأحكام

كذالك المشرع التونسي[1]

الفرع الثاني:

الاندماج في دول الخليج العربي:

لإلقاء نظرة شاملة على الموقف الذي اتخذته دول منطقة الخليج العربي، والمتجسد في تشريعاتها التجارية الصادرة بصدد الاندماج، كسياسة يمكن إتباعها من طرف مختلف الشركات التجارية تناولنا بالدراسة بعض النماذج من تشريعات دول الخليج العربي خاصة وأنها من أثر الدول العربية انتهاجا لهذه السياسة. و سنعالج مثال عن التشريع السعودي الا انه ليس الوحيد بل هناك دول اخرى من الخليج قد تبنت نظام الاندماج.

التشريع السعودي:

خصص النظام السعودي لسنة 1965 المواد الثلاث 213، 214، 215 لاندماج الشركات، متضمنة جواز اندماج شركة ولو كانت في دور التصفية في شركة أخرى من نفس النوع أو من نوع آخر، باستثناء الشركة التعاونية التي لا يجوز لها أن تندمج في شركة من نوع آخر (المادة 213)،[2] وجواز الاندماج سواء بضم شركة إلى شركة أخرى قائمة أو بمزج شركتين أو أكثر في شركة جديدة تحت التأسيس (المادة 214)[3]

الخاصة بالشركات "خفية الاسم" أي المساهمة (المواد264–274) موازية لأحكام المواد (230–242) من القانون المغربي المتعلق بالشركات المساهمة لسنة 1996.

*لقد تناول المشرع التونسي في مجلة الشركات التجارية لسنة2000 أحكام اندماج الشركات وانقسامها وتغيير شكلها وتجمعها معا في كتاب الخامس منها (الفصول/المواد 408–479) ابتداء بأحكام عامة (الفصول 408–410) ومرورا باندماج الشركات (الفصول 411–427) وانقسام الشركات (الفصول 428–432) وتغيير شكل الشركات (الفصول 433–438) وانتهاء بتجمع المصالح الاقتصادية (الفصول 439–460) وتجمع الشركات المضافة للمجلة بالقانون عدد 117 لسنة 2001 الصادر في 6 كانون الأول 2001 (الفصول 461–479).

*وفيما يتعلق باندماج الشركات بالذات نص الفصل/المادة 411 على أن: "**الاندماج هو إتحاد شركتين فأكثر لتكوين شركة واحدة جديدة، وينتج الاندماج سواء من اتحاد شركة أو عدة شركات لبقية الشركات الأخرى أو من تكوين شركة جديدة من تلك الشركات**" أي سواء بطريقة الضم أو طريقة المزج. ونص الفصل/المادة 412 على حكم يقضي بأنه يمكن أن يشمل اندماج شركات ذات شكل واحد أو ذات أشكال مختلفة.

[2]-راجع نص المادة 213 من النظام السعودي ،اكرم ياملكي ص460

[3]-راجع نص المادة214 من النظام السعودي، اكرم ياملكي ص461

على أن لا ينفذ قرار الاندماج إلا بعد انقضاء تسعين يوما من تاريخ نشره، مع حق دائني الشركة المندمجة خلال الميعاد المذكور، معارضة الاندماج بخطاب مسجل إلى الشركة، حيث يظل الاندماج في هذه الحالة موقوفا إلى أن يتنازل الدائن عن معارضته أو إلى أن تقضي هيئة حسم منازعات الشركات التجارية بناءً على طلب الشركة بعدم صحة الاعتراض المذكور، أو إلى أن تقدم الشركة ضمانا كافيا للوفاء بدين المعترض إن كان آجلا وإذا لم تقدم معارضة خلال الميعاد المذكور اعتبر الاندماج نافذا المادة (المادة 215)[1]." و قد اهتم بنظام الاندماج كل من التشريع البحرين و العماني و حتى الاتحاد الاماراتي[*] و كذا القطري[*]

الفرع الثالث:

الاندماج في دول المشرق العربي:

لقد فرض اندماج الشركات التجارية نفسه على دول المشرق العربي كسياسة اقتصادية هامة، مما أدى إلى تبنيها من طرف دول هذه المنطقة كل حسب مقتضيات وخصوصيات اقتصادها، وسنتناول كنموذج التشريع الأردني الا انه ليس الوحيد بل هناك دول أخرى تبنته.

1-بالنسبة للتشريع الأردني:

---

[1] – أكرم ياملكي، مرجع سابق، ص460-461.

بالنسبة للتشريعين البحريني والعماني:

[*] لقد نص قانون الشركات البحريني لسنة 1975 على الأحكام الخاصة باندماج الشركات في المواد الأربع (249-252) فأجاز الاندماج بطريقتي الضم والمزج (المادة 249) على أن تتبع في الاندماج بطريق الضم أحكام المادة 250 وفي الاندماج بطريقة المزج أحكام المادة 251 مع حق أصحاب الحقوق الناشئة قبل نشر الاندماج في معارضته خلال 90 يوما من تاريخ هذا النشر بخطاب مسجل بعلم الوصول المادة 252.

وهو نفس ما نص عليه مع مزيد من التفاصيل قانون الشركات التجارية العماني لسنة 1974 في الفصل الثاني مكرر 2 المضاف إليه بالمرسوم السلطاني رقم 83/94 متضمنا سبع مواد (المواد 13 مكرر (4)-13 مكرر (10)

خصص قانون الشركات القطري لسنة 2002 من جانبه المواد الست (272-277) منه لاندماج الشركات، فنص بدره في المادة (272) على جواز اندماج شركة ولو كانت في دور التصفية في شركة أخرى من نوعها أو من نوع آخر. [*]

[*] **بالنسبة للتشريع الاتحادي الإماراتي:**

خصص قانون الشركات التجارية الإماراتي لسنة 1984 لاندماج الشركات المواد (276-280)، فنص أيضا على جواز إدماج الشركة كما في نظام الشركات السعودي ولو كانت في طور التصفية في شركة أخرى من نوعها أو من نوع آخر يختلف عن نوعها سواء كان الاندماج بطريقة الضم أو بطريقة المزج (المادة 276)، [*]

خصص قانون الشركات الأردني لسنة 1997، (18) مادة (من222الى239[1]) المقابلة للمواد (252–269) من قانون الشركات المؤقت لسنة 1989 لاندماج الشركات، وكان قانون الشركات الأردني المؤقت لسنة 1989 قد خصص الباب الحادي عشر منه لتحول الشركات واندماجها وتملكها. مخصصا الفصل الأول منه المواد (245–251)[2] لتحول الشركات، والفصل الثاني المواد (252–269[3]) لاندماج الشركات، والفصل الثالث المواد (270–274[4]) لتملك الشركات المساهمة العامة. في حين أنه، وإن جاء الباب الحادي عشر من قانون الشركات لسنة 1997 بنفس العنوان (تحول الشركات واندماجها وتملكها) فإنه لم يتضمن غير فصلين، أولهما المواد (215–221[5]) في تحول الشركة، وثانيهما المواد (222–239[6]) في اندماج الشركات، واكتفت المادة (222) بالنص، كالمادة (252) من قانون 1989 على طرق الاندماج الثلاث (الاندماج بالضم والمزج إضافة إلى اندماج شركات أجنبية بأخرى أردنية).

أما بالنسبة لإجراءات الاندماج فقد نصت عليها المواد من (225الى236) فقد قام المشرع الأردني بتفصيل إجراءات اندماج الشركات في جميع مراحلها، ابتداءً من اتخاذ قرار الاندماج وانتهاءه بتمام تسجيل الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج، بما في ذلك الاعتراض عليه لدى وزير الصناعة والتجارة والطعن فيه أمام المحكمة

أما الآثار المترتبة على الاندماج فقد تناولها المشرع الأردني في المواد (من 237الى239) فقد نص صراحة من خلال المادة 238 من قانون الشركات على أنه: "**تنتقل جميع حقوق والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن**

[1]-راجع نصوص المواد 252 الى269 من قانون الشركات الأردني

[2] -راجع نصوص المواد245 إلى–251 من قانون الشركات الأردني

[3] -راجع نصوص المواد252 إلى–269 من قانون الشركات الأردني

[4] -راجع نصوص المواد 270 إلى 274من قانون الشركات الأردني

[5] -راجع نصوص المواد 215 إلى 221من قانون الشركات الأردني

[6]- راجع نصوص المواد 222 إلى 239من قانون الشركات الأردني

الاندماج حكما بعد انتهاء إجراءات الدمج وتسجيل الشركة وفقا لأحكام هذا القانون وتعتبر الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج خلفا قانونيا للشركات المندمجة وتحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها"[1]. كما نص ايضا التشريع للبناني[2]، التشريع المصري[3] *

كذالك المشرع السوري[4]*

المطلب الثالث:

التطبيق العملي للاندماج في بعض الدول العربية

تصاعدت وتيرة الاندماج بين الشركات التجارية على مستوى العالم لمواجهة تحديات العولمة في عام 1995، إذ وصلت قيمة او حصيلة عملية الاندماج إلى أكثر من 3.5 مليون دولار، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول عالميا في عملية اندماج

---

[1] – أكرم ياملكي، مرجع سابق، ص 452–459.

نظم القانون التجاري اللبناني لسنة 1942 عملية اندماج الشركات فنصت المواد من210الى 212 على ما سماه فيها بالإدغام أو بالاندماج والضم، فنص في المادة 210 على: "**إن إدغام شركات يجب أن تقرره الجمعية العمومية غير العادية المختصة بكل هذه الشركات.**" وأوجب في المادة 211 انه عندما ننشأ شركة جديدة عن طريق اندماج شركات قديمة مراعاة القواعد القانونية المختصة بتأسيس الشركات، والقيام بعملية النشر فيما يخص بحل الشركات القديمة قبل الميعاد وبإنشاء الشركة الجديدة، في حين أوجب في المادة 212 انه إذا ضمت إحدى الشركات إليها شركة أخرى، على الشركة المضمومة نشر إعلان حلها قبل ميعاده، وعلى الشركة التي ضمتها إتباع القواعد الأساسية والشكلية المختصة بزيادة رأس المال.

***بالنسبة للتشريع المصري:**

اقتصر قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المصري لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم (3) لسنة 1998، على تخصيص المواد الست (130–135) مبتدئا بالنص في المادة 130 على أنه: "**يجوز بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة 18 الترخيص لشركات المساهمة وشركات التوصية بنوعيها والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن سواء كانت شركة مصرية أو أجنبية تزاول نشاطها الرئيسي في مصر بالاندماج في شركات مساهمة مصرية مع هذه الشركات وتكوين شركة مصرية جديدة وتعتبر في حكم الشركات المندمجة في تطبيق أحكام هذا القانون فروع ووكالات ومنشآتوتحدد اللائحة التنفيذية كيفية تقويم أصول الشركات الراغبة في الاندماج وإجراءات وشروط الاندماج**".

لقد أفرد قانون الشركات السوري بابًا لاندماج الشركات حيث جاء في المادة 218 ما يلي: "للشركات أن تندمج في شركة أخرى سورية وفقا للإجراءات الواردة في هذا الباب وتلك المتعلقة بتعديل العقد أو النظام الأساسي." ويتم الدمج إما بأن تندمج شركة (الشركة المندمجة) بشركة أخرى (الشركة الدامجة) بحيث تنقضي الشركة المندمجة وتزول شخصيتها الاعتبارية وتبقى الشركة الدامجة وحدها قائمة بعد الدمج أو بإدماج شركتين لتأسيس شركة جديدة تكون هي الشركة الناتجة عن الاندماج بحيث تنقضي الشركتان المندمجتان وتزول شخصيتها الاعتبارية اعتبارا من تاريخ شهر الشركة الناتجة عن الدمج

أما الشركات التي يحق لها الاندماج فهي كما يلي:

- يجوز الشركات ذات الشكل القانوني الواحد الاندماج مع بعضها.
- يجوز للشركات مهما كان شكلها القانوني الاندماج لتشكيل شركة جديدة.
- يجوز للشركات التضامنية والتوصية الاندماج بشركات محدودة المسؤولية أو مساهمة.
- كما يجوز للشركة المحدودة المسؤولية الاندماج بشركة مساهمة أو العكس.

[4]تعفى الشركات المندمجة ومساهموها والشركات المندمج فيها والشركات الناجمة عن الاندماج من جميع الضرائب والرسوم لما في ذلك رسوم نقل الملكية التي تترتب على الاندماج أو بسببه

الشركات إذ فاقت في عام 1999 مبلغ 1.8 مليون دولار، بينما بلغت في الاتحاد الأوربي 1.2 مليون دولار في العام نفسه.[1]

أمام هذه الأرقام المخيفة التي تؤدي إلى نتيجة حتمية واحدة وهي احتكار دول الغرب للاقتصاد العالمي نظرا لسياسة الاندماج التي اتبعتها. فلم يبق أمام الدول العربية سبيل واحد و هو إتباع هذه السياسة على مستوى شركاتها التجارية، للنهوض بالاقتصاد العربي والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، إضافة إلى مواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية لذلك سنتناول بعض النماذج العربية لأكبر مشاريع الاندماج في دول المغرب العربي (الفرع الأول)،ثم في دول الخليج العربي(الفرع الثاني) و أهم المشاريع في دول المشرق العربي(الفرع الثالث).

الفرع الأول:

أهم مشاريع الاندماج في المغرب العربي

تعتبر عملية اندماج الشركات التجارية الحل الأمثل لتحريك الاقتصاد المغاربي وجعله أكثر حيوية، لذلك نلاحظ تزايد مشاريع الاندماج على المستوى المغاربي ولجوء الشركات التجارية المغربية إلى الاندماج فيما بينها، لزيادة وتعزيز قدرتها على المنافسة، وسنأخذ دولة المغرب الأقصى كنموذج من منطقة المغرب العربي وذلك بدراسة أهم مشاريع الاندماج التي تحدث على مستواها.

1-اندماج شركة "اسمنت المغرب" مع شركة "أطلس للاسمنت":

لقد أعلنت شركة "**اسمنت المغرب**" **التابعة لمجموعة "ايطالسيمونتي الأوربية**" أنها تسعى لعملية اندماج مع شركة "**أطلس للاسمنت**" التابعة لرجل الأعمال المغربي" أنس الصقريوي"، ويجري حاليا التفاوض بشأن عملية تبادل الأسهم، وكان "أنس الصقريوي "صاحب شركة الضحى العقارية قد أطلق مشروع شركة "**أطلس للاسمنت**" قبل عامين في

[1]- – أكرم ياملكي، مرجع سابق، ص 452-459.

إطار مبادرة في الاندماج مع شركة الضحى العقارية، التي تعتبر أكبر شركة للإنعاش العقاري بالمغرب، ويرتقب أن يبدأ تشغيل المصنع الأول لشركة أطلس في منطقة "**بن أحمد**" في ضواحي الدار البيضاء قريبا، وتملك شركة "**اسمنت المغرب**" 5 مصانع في مدن مراكش، **أسفي والجرف الأصفر وأغادير والعيون**، التي تغطي المناطق الجنوبية للمغرب[1].

2-اندماج شركة "اونا" وشركة "الوطنية للاستثمار":

لقد أعلنت شركة "**اونا**"[2] المغربية عن اندماجها مع الشركة الوطنية للاستثمار الأم لتشكل شركة قابضة جديدة، كما أنهما تعتزمان إلغاء إدراج اسمهما في بورصة الدار البيضاء "[3].

ملاحظة:

إن رجال الأعمال المغاربة يواجهون مشكلة غياب الاندماج حيث يضيع غياب هذا الأخير على دول المغرب العربي فرصة هائلة للاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي بالمنطقة فحسب صندوق النقد الدولي تبلغ المبادلات التجارية لدول الاتحاد المغاربي مع الاتحاد الأوربي 66٪ من كل مبادلاتها بينما لا تتعدى المبادلات البينية 3٪.[4]

2-بالنسبة للجزائر:

إن عملية اندماج الشركات التجارية، كسياسة اقتصادية لا تصل إلى الحد الكبير للتأثير على الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك لقلة مشاريع الاندماج على مستوى الشركات التجارية الجزائرية ،على عكس ما هو الحال في الدول العربية التي ورغم تحقيقها للأهداف

---

[1] – لحسن مقلع، **اسمنت المغرب تسعى للاندماج مع أطلس للاسمنت عبر تبادل الأسهم**، www.magharib.com.

[2]- قالت "**اونا**" في بيان نشر على موقع صحيفة "**لوماتان دوصحار**": "بعد الاجتماع يوم 25 مارس 2010 قرر مجلسا إدارة الشركة الوطنية للاستثمار وشركة " **اونا**" المضي قدما في عملية إعادة تنظيم تهدف إلى تكوين شركة قابضة استثمارية فريدة غير مدرجة

[3] – ,**اندماج شركة اونا والوطنية للاستثمار المغربيتين**، www.moheet.com.

[4] – ،**رجال الأعمال المغاربة يواجهون مشكلة غياب الاندماج الاقتصادي**، www.qatarshares.com.

الموجودة من الاندماج ،إلا أنها تستمر في سلسلة عملية الاندماج فيما بين شركات الدولة الواحدة (الاندماج الوطني) أو فيما بين شركات عدة دول (الاندماج الدولي)، بل وأكثر من ذلك .إذا قارننا الجزائر ببعض الدول العربية الأخرى من حيث تطبيق وانتهاج سياسة الاندماج فيما بين الشركات التجارية، لوجدنا ان المشروعات الجزائرية التي تمت في هذا المجال لقليلة جدا رغم حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تحقيق أهداف ومساعي لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق اندماج الشركات التجارية الجزائرية فيما بينها.

ويرجع عدم انتهاج سياسة اندماج الشركات التجارية داخل الجزائر أو بالأحرى قلتها إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم اتفاق كبار المسئولين في الجزائر حول وجوب تطبيق سياسة الاندماج و هل تطبيق الاندماج هو الحل الأمثل لحل بعض المشاكل والأزمات على مستوى الاقتصاد الوطني*[1].
- تخوف معظم الشركات التجارية لفكرة الاندماج باعتبارها فكرة وسياسة جديدة لم تألفها الشركات الوطنية بعد.

وتجدر الملاحظة إلى أن أغلب الشركات التجارية الجزائرية عائلية يستبعد اندماجها[2].

*[1]_مثل ما حدث عند افتتاح أشغال الملتقى الدولي حول افاق الصناعات الصيدلانية بالجزائر المنظم من طرف الاتحاد الوطني للفاعلين في الصيدلة الذي يظم أهم الشركات العاملة في المجال منها "صيدال" في شهر أكتوبر 2007. والذي عرف حضور أربع وزراء هم: وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عمار تو، ووزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ووزير التضامن الوطني جمال ولد عباس، إضافة إلى وزير الصناعة وترقية الاستثمارات حميد طمار، أين دعا هذا الأخير إلى الاندماج وشجع عليه كل شركات الدواء الوطنية، لكن سرعان ما عارضه رئيس منتدى رؤساء المؤسسات رضا حمياني وذلك لمعارضته الكاملة ورفضه لفكرة الاندماج التي اعتبرها لا تدخل في ثقافة المؤسسات الجزائرية

[2]–حنان حيمر ،واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر 121 مستورد يثقلون كاهل الخزينة

الفرع الثاني:
أهم مشاريع الاندماج في الخليج العربي

إن توجه الشركات الخليجية نحو الاندماج، تواجهه مقاومات متعددة ،وقد سعت الحكومات نحو إيجاد قوانين تنظم الاستثمار الخليجي وتعزز التعاملات المالية بين دول الخليج والعالم، والتوحيد العالمي نحو تشجيع و زيادة حجم عمليات الاندماج والتحالف بين الشركات التجارية.

1-بالنسبة لقطر:

إن إعلان كل من شركة الملاحة القطرية التي يبلغ رأس مالها 1.1 ريال، وشركة قطر للنقل البحري التي يقدر رأس مالها ب 600 مليون ريال في 24 أغسطس 2005 عن نيتهما في الاندماج في شركة واحدة بانطلاق مجال الاندماج والاستحواذ بين الشركات المساهمة العامة في قطر، وان لم يكن تكتمل عملية الاندماج بين الشركتين المطروحتين للتداول في بورصة قطر، إلا أن هذه الخطوة كانت سببا في تحريك القطاع الراكد، مما شجع شركات أخرى على الاندماج فيما بينها وتكوين شركة واحدة برأسمال قوي لمواجهة تحديات المنافسة في أسواق المنطقة[1].

2-بالنسبة لسلطنة عمان:

من كبرى مشاريع الاندماج التي تحدث على مستوى سلطنة عمان هو مشروع اندماج شركة "**مصفاة صحار**" في شركة "**مصفاة نفط عمان**"[2].*

---

[1] -**الاندماج بين الشركات القطرية يتحول إلى موضة**، www.qatarshares.com

[2] -**مرسوم سلطاني: دمج شركة مصفاة صحاري مع شركة مصفاة نفط عمان**، www.m-omani.com، وذلك

*-بمقتضى مرسوم سلطاني سامي أصدره قابوس بن سعيد وقد جاء في هذا المرسوم السلطاني رقم 2007/99 الصادر في 23 سبتمبر 2007 دمج شركة مصفاة صحار في شركة مصفاة نفط عمان وتعديل المرسوم السلطاني رقم 82/7 بتأسيس شركة مصفاة نفط عمان وينتج عن اندماج هاتين الشركتين شركة تسمى الشركة العمانية للمصافي والبيتروكيمياويات

3-بالنسبة للمملكة العربية السعودية:

هناك مشاريع اندماج كثيرة وكبيرة حدثت وستحدث على مستوى المملكة، ومن بين هذه المشاريع نذكر:

1-إعلان شركة الإحساء للتنمية عن توقيع اتفاقية اندماج شركة الخطوط السعودية للخدمات الأرضية المحدودة مع الشركة الوطنية لخدمات المناولة وشركة العطار للخدمات الأرضية، لإنشاء شركة لتقديم الخدمات الأرضية في جمع مطارات المملكة، والجدير بالذكر أن شركة الإحصاء للتنمية تمتلك نسبة 5٪ من رأس المال الشركة الوطنية للخدمات المناولة البالغ 600 مليون ريال، تمثل نسبة ملكية الشركة الوطنية لخدمات المناولة في الشركة الجديدة نسبة 21 وتبلغ ملكيته شركة العطار نسبة 4٪ [1].

2-تشير الدراسات إلى أن المملكة العربية السعودية قد شهدت في العامين الماضيين بحث مالكي سيارات الأجرة العامة خطوات الأولية لمشروع اندماج 700 شركة في شركة واحدة أو ثلاث شركات، يقدر رأس مالها 3.5 مليار ريال سعودي، ويأتي الاجتماع بعد مفاوضات ومناقشات بين الملاك استمرت أكثر من عام تم خلالها تحديد أهداف الشركة في بناء أسطول قوي من سيارات الأجرة العامة وإنشاء محطات الوقود المتكاملة لخدمة السيارات العاملة في المجال[2].

3-كما شهدت المملكة خلال السنوات الأخيرة العديد من عمليات اندماج الشركات نذكر منها:

---

[1] -**شركة الاحساء تعلن عن مشروع اندماج**، www.thegulfmarkets.com،.

[2] -سعد ناصر الدين، **الاندماج يساعد شركات الليموزين المنفردة في تقوية قدراتها الاقتصادية ويجنبها الإفلاس وبالتالي زوالها**، www.alegt.com.

-اندماج عشر شركات من شركات الكهرباء في شركة واحدة هي الشركة السعودية للكهرباء.

-اندماج شركة العزيزية-بندة مع شركة صافولا.

-اندماج الشركة السعودية لتجارة ونقل المواشي مع مجموعة صالح المكيرش شركة تضامنية تحت مسمى شركة المواشي المكيرش[1].

الفرع الثالث:

أهم مشاريع الاندماج في المشرق العربي

إن لمنطقة المشرق العربي أيضا نصيب من انتهاج سياسة الاندماج حيث نلاحظ عدة مشاريع اندماج كبرى حاصلة بين شركات المشرق العربي التجارية نذكر منها:

1-بالنسبة للأردن:

شركات أردنية في قطاعي العقار والتأمين تستعد للاندماج، لتوسيع قاعدة أعمالها لمواجهة المصاريف الجديدة والخسائر السابقة، ووافقت الهيئة العامة غير العادية للشركتين المندمجتين "**الاتحاد لتطوير الأراضي وفنادق الشرق الأوسط والكوموندور المتحدة** "على أرقام ميزانية افتتاحية للشركة بعد الدمج و بينت أن مجموع موجداتها تبلغ 10.03 مليون دينار، منها 1.8 مليون دينار موجدات متداولة، بينما مجموع المطلوبات المتداولة للشركة تبلغ 1.57 مليون دينار.

كانت الهيئة العامة لكل من شركتي الاتحاد لتطوير الأراضي وفنادق الشرق الأوسط والكوموندور المتحدة، قد عقدتا اجتماعا غير عادي كل على حدا ،وافقت كل منهما على الاندماج بشكل نهائي ،وإقرار تقرير اللجنة التنفيذية عن الاندماج بينها، وأوصى التقرير بأن يعدل النظام الأساسي وعقد التأسيس للشركة الدامجة شركة الاتحاد لتطوير الأراضي

[1] - ، فرص آفاق الاندماج بين المنشآت السعودية في مختلف القطاعات، www.alyaum.com

المساهمة العامة بحيث يصبح رأس مال الشركة المصرح به 15 مليون دينار سهم وإن يعدل راسمالها المكتتب به المدفوع إلى 6.9 مليون دينار سهم.

من جهة أخرى قرر مجلس إدارة الدولة للفنادق والأسواق التجارية الأردنية بحث ملية دمج مع شركة أسعد للمشاريع السياحية[1].

2-بالنسبة لسوريا:

لقد أكد الدكتور اللحام مدير عام شركة السجاد بدمشق ،أنه تم رفع اقتراح بشأن اندماج شركة السجاد الوطنية وشركة أصواف حماه، وأن تتم دراسة هذا الاقتراح بصورة متأنية ودقيقة ،خاصة وأن هناك رؤية ومشاريع لدمج الشركات في مؤسسة الصناعات النسيجية، وهذا الاندماج راجع للظروف الصعبة التي تمر بها شركة السجاد الوطنية في ضوء طرح أصناف وأشكال متنوعة ومختلفة من السجاد في السوق، وبأسعار منخفضة فقد بلغت مبيعات الشركة في عام 2004 حوالي 275 مليون ليرة و لقد اضطرت إلى تصريف كامل إنتاجها مع المخزون الموجود في المستودع لذلك فقد وجد المدير العام لشركة السجاد أن قرار اندماجها هو الأمثل للخروج بها من هذه الظروف القاسية[2].

3-بالنسبة لمصر :

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة اسمنت العامرية يوم الاثنين 22 ديسمبر 2008 على اندماجها في شركة "**سيمبور إيجيبت**" للاسمنت، وذلك بالقيمة السوقية وقد ترتب شطب شركة اسمنت العامرية من السجل التجاري، وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على عقد الاندماج وتقرير الحسابات، وانتقال جميع حقوق التزامات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة، كما وافقت على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو العضو

---

[1] -محمد علاونة، **شركات أردنية في قطاعي العقار والتأمين تستعد للاندماج لتوسيع قاعدة أعمالها لمواجهة المصاريف الجديدة**، www.aawsat.com، 04 أفريل 2013.

[2] -خالد محمد خالد، **دمج شركات السجاد وأصواف حماه...هل يحقق الجدوى**، www.thawra.ahwehda.gov،

المنتدب في التوقيع، وإدخال أي تعديلات تراها الجهات الحكومية على قرارات الجمعية أو عقد الاندماج وذلك في ضوء اللوائح والقوانين المعمول بها والموافقة على تفويض مؤسسة KPMG حازم حسن في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للاندماج[1].

المبحث الثاني:

الآثار المترتبة عن تطبيق الاندماج:

من الطبيعي أنه إذا تمت عملية الاندماج بشكل صحيح وفي إطار قانوني سليم فإن هناك العديد من الآثار التي ستترتب على هذا الاندماج، إذ تنقضي الشركة المندمجة وتزول شخصيتها الاعتبارية وتؤول ومجوداتها إلى الشركة الدامجة أو التي تدعى **بالجديدة** والتي تتلقى جميع أصول وخصوم الشركة المندمجة في هيئة مجموع من المال أو حصة عينية ويزيد مقدار رأسمال الشركة الدامجة.

إن الاندماج يؤثر على الشركاء أو المساهمين في الشركة المندمجة فناء الشركة لا يعني زوال صفة الشركاء أو المساهمين وإنما سيحتفظون بصفتهم في الشركة الدامجة.

كما يؤثر الاندماج على حقوق وأصحاب حصص التأسيس، إلى جانب ذلك فإن انقضاء الشركة المندمجة قد يؤثر على مراكز الدائنين وعملية السندات الأمر الذي أوجب تدخل المشرع لحمايتهم وتنظم حقوقهم لدى الشركة الجديدة أو الدامجة، إلا أن انقضاء الشركة المندمجة ليس معناه تحللها من العقود التي كانت طوقا فيها، لأن الشركة الدامجة تحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات[2].

---

[1] –**عمومة اسمنت العامرية توافق على الاندماج في شركة سيمور إيجيبت للاسمنت**، www.mubasher.info

[2] -أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، مصر، 1997.

المطلب الأول:

آثار الاندماج بالنسبة للشركة الدامجة:

بعد أن يتم الاندماج فيما بين الشركات الداخلة فيه سواء بطريق الضم أو المزج فان وقوع الاندماج سيرتب آثار قانونية بالغة على الشركات الدامجة، لأنه سيترتب على الاندماج كم ذكرنا في الأول زوال شخصياتها المعنوية، وزيادة رأسمال الشركة الدامجة فضلا انه يزيد رأسمال الشركة الجديدة، فضلا على ذلك فإن زيادة في رأسمالها لا يعني فقط ما تتلقاه من موجودات الشركة المندمجة فحسب وإنما تتلقى المشروع الذي أقبلت الشركة لتحقيقه بأكمله، ومن المقرر أيضا أن الشركة الدامجة تتلقى ذمة الشركة المندمجة في هيئة موجودات من المال بما شمله من عناصر إيجابية وسلبية فتبقى تحل محلها فيما لديها من حقوق وما عليها من واجبات[1].

الفرع الأول:

زيادة رأسمال الشركة الدامجة.

بعد الاندماج زيادة في رأسمال الشركة الدامجة والذي لابد أن يترتب إدخال التعديل اللازم على عقد تأسيسها ونظامها الأساسي بما يضمن إدخال الشركاء أو المساهمين الجدد لها أو إصدار رأسهم مقابل الحصص التي كانوا يملكونها، فالشركات الدامجة تعد خلفا للشركات المندمجة بحيث تؤول لها كافة الحقوق حسب المادة 749 من القانون التجاري الجزائري[2]. والمادة 238 من القانون الشركات الأردني، المادة 132 من قانون الشركات المصري.

---

[1] –حسام الدين عبد الغني صغير، **النظام القانوني لاندماج الشركات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004، ص 483.

[2] –الأمر رقم 75–59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن **القانون التجاري المعدل والمتمم بالقانون رقم 05 02** المؤرخ في 6 فيفري 2005.

لقد ذكرنا صور الاندماج التي قد تمت عن طريق الضم أو المزج إلا أنه يمكن القول بأنها اندماج عن طريق الامتصاص بالنظر إلى الشركة الدامجة مجرد زيادة في رأسمالها عن طريق تقديم حصة عينية إليها وهي الشركة المندمجة بمقوماتها ويطق على هذه الحصة بأنها حصة الاندماج la porte de fusion ويكون قرار الشركة بالموافقة على الاندماج بمثابة زيادة رأسمالها وتقوم بإجراءات نشرها بخفض وزيادة رأسمالها[1]. ومع ذلك فإن الأمر لا يقتصر على أن يكون زيادة في رأس مال الشركة الدامجة بحقبة عينية فقط لأنها يمكن أن تتلقى مشروع الذي أقبلت الشركة على تحقيقه بكافة عناصره المادية والمعنوية.

لذلك من المفيد استمرار إدارة المشروع لتحقيقه والمشاركة فيه بعد الاندماج ولقد أدرك المشرع الفرنسي حقيقة ذلك فأتاح فرصة اشتراك مجلس إدارة الشركة المندمجة في إدارة الشركة البدامجة والاستمرار في إدارة المشروع الذي أقبلت الشركة المندمجة لتحقيقه بحيث أنه يرفع الحد الأقصى لعدد أعضاء مجلس إدارة الشركة من 12 عضو إلى 24 عضو وهذا ما نص عليه المادة 89 من قانون الشركات الفرنسي الجديد الصادر في 1966.[2]

إنما يشار بشأن زيادة رأسمال الشركة الدامجة أنه أمر ليس على إطلاقه، بحيث أنه قد تكون الشركات الدامجة أو المندمجة ملاكا للأسهم أو حصص في شركة أخرى ولكن في أنصبة شركة part sociale لذلك يلزم تحويلها هذه الأخيرة من الشركة المندمجة إلى الشركة الجديدة.

إلا أنه يذهب جانب من الفقهاء الفرنسيين إلى أنه يمكن حل هذه الصعوبة بإحدى الطريقتين:

---

[1] –أكرم ياملكي، **القانون التجاري للشركات دراسة مقارنة**، دار الثقافة، الأردن، 2008.

[2] - أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، مصر، 1997.

الأولى: اندماج بالتنازل أو الترك: مفادها أنم تقوم الشركة الدامجة بالتنازل على قيمة مالها لدى الشركة المندمجة.

الثانية: مفادها تقسيم الحصص l'allotissement وهو أن تقوم الشركة المندمجة بتوزيع جانب من أموالها إلى الشركة الدامجة، ولكن إتباع هذه الطريقة يلزمه إتباع إجراءات التصفية ويكون الناتج من التصفية بعد حصول الشركة الدامجة على قيمة أسهمها وهو ما يقدم كحصة اندماج إلا أن المشرع الفرنسي الضريبي يخضع الزيادة الناتجة عن التصفية للضريبية [1].

ولتوضيح أكثر هاتين الحالتين:

في الحالة رقم 1: مثال: نفترض أ، الشركة المندمجة تملك في رأسمال الشركة الدامجة 100000 ألف سهم ورأسمال الشركة المندمجة هو 500000 دينار مقسمة إلى 500000 سهم، وتبين أن موجودات وخصومات الشركة المندمجة تساوي رأس مالها أي أن صافي ذمتها المالية بعد خصم ما عليها من ديون والتزامات يساوي 500000 دينار جزائري ففي هذه الحالة يكون على الشركة الدامجة أن تتصدر رأسمالها بمقدار الزيادة الحقيقية التي تترتب على الاندماج فتكون الزيادة الفعلية في رأس مال الشركة الدامجة 400000دج.

في الحالة الثاني: مثال: نفترض أن الشركة المندمجة تمتلك في رأسمال الشركة الدامجة 100000دج بأن رأسمال الشركة المندمجة 500000 وتبين أن موجودات وخصوم الشركة المندمجة تساوي رأسمالها أي أن صافي ذمتها المالية بعد خصم ما عليها من ديون والتزاماتها يساوي 500000دج، ففي هذه الحالة يكون على الشركة الدامجة أن تقوم بتخفيض مقدار الزيادة في رأسمال المقدم من الشركة المندمجة بمقدار ما لهذه الأخيرة من

[1] -لينا يعقوب القيومي، **الآثار الناشئة عن دمج شركات المساهمة، منشورات الحلبي الحقوقية** ، لبنان، ط1، 2009، ص 40.

أسهم أي بمقدار 100000دج هي قيمة ما تمتلكه الشركة المندمجة في رأسمال الشركة الدامجة[1].

إن موجودات الشركة المندمجة هي الحصة التي يزيد مقدار رأسمال الشركة الدامجة وهي عبارة عن حصة عينية لأنها لا تنصب على مبلغ المال ولكن على سائر موجوات الشركة المندمجة ومن ثم فارق الأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة مقابل حصة الشركة المندمجة هي أسهم عينية والأصل أن الأسهم العينية لا تكون قابلة للتداول قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتي كاملتين من تاريخ تأسيس الشركة.

إنما يهمنا في كل الأحوال أن مبلغ زيادة رأسمال يتجسده مقابل حقيقي في موجودات الشركة الدامجة ولا يحمل طابع الصورية وذلك حماية لمصلحة المساهمين والشركاء ودائني الشركة الدامجة والشركات المندمجة[2].

الفرع الثاني:

مسؤولية الشركة الدامجة عن ديون الشركة.

إن تحديد مركز المسؤولية في الشركة الدامجة أو الجديدة يغلق الباب أمام إمكانية التحايل على القانون والتهرب من قبل مديني الشركة المندمجة بمجرد تغيير الدائن. وقبل أن تتعرض لمسؤولية الشركة الدامجة عن كافة ديون الشركة المندمجة لابد معرفة أساس هذه المسؤولية ولتحديد هذه المسؤولية فلقد تعددت آراء الفقهاء هناك من يستند إلى فكرة تجديد الدين بتغيير شخص المدين، هناك من استند إلى فكرة حوالة الحق وهناك من استند إلى أنها إنابة ناقصة والبعض الآخر اعتبرها فكرة الخلافة.

---

[1] - فايز إسماعيل بصوص، **اندماج شركات المساهمة العامة**، دار الثقافة، الأردن، ص 96.

[2] -لينا يعقوب القيومي، مرجع سابق، ص 43.

أولا: فكرة تجديد الدين بتغيير شخص المدين.

فلقد نصت عليه المواد 276، 277، من القانون المدني الجزائري، وفكرة الإنابة 294، 295، 296، من القانون المدني، وما يهمنا رأي أن الشركة الدامجة خلق عام للشركة المندمجة ومعنى الخلق العام هو الوارث المنى له من الشركة أما الخلق الخاص الخاص هو الدائنين في القانون الجزائري قد نصت المادة 774 من القانون المدني على تعيين الورثة وعلى انتقال أموال التركة أما الفوضى المادة 775 من القانون المدني الجزائري[1].

إن الحلف العام ينصرف إليه إثر العقد ولا يعتبر من الغير، ولقد استند جانب من الفقه إلى فكرة الخلافة لإقامة مسؤولية الشركة الدامجة عن ديون الشركة المندمجة فالاندماج يترتب عليه انتقال ذمة الشركة المندمجة في هيئة مجموع من المال إلى الشركة الدامجة التي تخلقها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات بشأنها شأن الوارث الذي يتلقى الذمة المالية لمورثه بما فيها من عناصر إيجابية أو سلبية[2].

المطلب الثاني:

آثار الاندماج بالنسبة للشركة المندمجة.

إن الاندماج لا يتم إلا بين شركات تتمتع بالشخصية الاعتبارية ومتى تم الاندماج واستكملت إجراءاته فإنه يؤدي إلى انقضاء الشركات المندمجة وزوال شخصيتها الاعتبارية وتنتقل ذمتها المالية بأصولها وخصومها إلى الشركات الدامجة إذا كانت الاندماج بطريق

[1] - الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن **القانون المدني المعدل والمتمم بالقانون رقم 05 07** .

[2] - فايز إسماعيل بصوص، **اندماج شركات المساهمة العامة**، دار الثقافة، الأردن، ص 102.

الضم أما كان الاندماج بطريق المزج فتزول الشخصية الاعتبارية لجميع الشركات الداخلية فيه وتنشئ شركة جديدة لها شخصيتها مستقلة، على أن زوال الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة يترتب عليه فقدانها لجميع الآثار التي تترتب على اكتسابها لهذه الصفة من اسم وموطن وجنسية وذمة مالية كما تفقد أهلية التقاضي أن لا يحق للشركات المندمجة أن تكون أو مدعى لحلول الشركة الدامجة محلها[1].

الفرع الأول:

انقضاء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة.

إن الاندماج لا يؤدي إلى انقضاء الشركة بشكل كامل لأن انحلال الشركة أو انقضائها لا يكون إلا في حالة التصفية ولكن الاندماج لا يلزم تصفية الشركة المندمجة والشركة المندمجة تقتضي شخصيتها المعنوية بالنسبة للغير، بمعنى أن الاندماج يترتب عليه انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها الاعتبارية ويتفرع عن ذلك فقدان أهليتها في التقاضي شرعية أو مدعى عليها ولذلك فلا يجوز توجيه إعلان الطعن إليها أو اتخاذ الشركة الدامجة محلها في كافة الشكاوي المرفوعة منها أو عليها وتصبح صاحبة الصفة في مباشرة كافة إجراءات التقاضي.

من جهة أخرى فإنه لا يؤثر فقدان الشخصية المعنوية على وجود الشركة المندمجة لأنه يمكن تصور شركات مع شركة لديها شخصية معنوية لأنه إذا صح القول فإن الشركة المندمجة تعيش أو تستمر في الحياة تحت لواء الشخصية الوحيدة للشركة الدامجة التي تعبر عنها بالنسبة للغير[2].

---

[1] - أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، مصر، 1997.

[2] - فايز إسماعيل بصوص، **مرجع سابق**، 109.

إلا أنه وفي القانون الأردني رقم 22 لسنة 1997 فلقد نصت المادة 222 على أنه يتم اندماج الشركات المنصوص عليها في القانون بأي من الطرق التالية: تكون غايات أي من الشركات الراغبة في الاندماج متماثلة أو متكاملة:

1) باندماج شركة أو أكثر مع شركات تسمى الشركة الدامجة وتنقضي الشركة أو الشركات المندمجة وتزول شخصيتها الاعتبارية لكل منها وتنتقل جميع حقوق الشركة المندمجة والتزاماتها إلى الشركة الدامجة مع شطب تسجيل الشركة المندمجة.

كما قضت محكمة النقض المصرية على القضاء بزوال الشركة المندمجة وانقضاؤها وانتهاء شخصيتها المعنوية وعدم صحة مخاصمتها ومن الأحكام بهذا الصدد الحكم الصادر بجلسة 26-6-1978 الذي قضت على أن إدماج الشركة بعد تأميمها في شركة أخرى يؤدي إلى زوال شخصية الشركة المندمجة ومحو شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية[1].

الفرع الثاني:

انتقال الذمة المالية للشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة.

كما ذكرنا بأن الاندماج يستلزم انتقال كافة موجودات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة مما يعني انتقالا لجميع حقوق الشركة المدمجة إليها فتنتقل ملكية الأموال غير المنقولة والمنقولة وكامل أعباء الشركة المندمجة، وحقوقها العينية الأصلية الأخرى كما تنتقل إليها أيضا كافة الحقوق العينية التبعية كحق الرهن، وحق الامتياز وتنتقل إليها أيضا كافة حقوق الشركة المندمجة إلا إذا كانت طبيعة الحق الشخصي تستعصي على هذا الانتقال.

[1] - أحمد محمد محرز، مرجع سابق.

إن من أهم آثار الاندماج انتقال ذمة الشركة أو الشركات المندمجة بأصولها وخصومها إلى الشركة الدامجة أو إلى الشركة الجديدة فتصبح الشركة الدامجة أو الجديدة بمثابة خلف عام للشركة أو الشركات التي فنيت ومسئولة بالتالي عن كافة ديونها وبعبارة أخرى فإن الاندماج بالمعنى القانوني يحقق انتقال ذمة الشركة المندمجة دون حاجة إلى تصفية الشركة المندمجة مقدما وسداد ما عليها من ديون[1].

وقد نصت على ذلك الفقرة الأولى من المادة 371 المعدلة من قانون الشركات التجارية الفرنسي بقولها: "يترتب على الاندماج أو الانقسام الانقضاء بدون تصفية للشركات التي تختفي، ويكون الانتقال الشامل للذمة المالية لهذه الشركات.

من أهم آثار الاندماج وهو ما يفسر عدم تطبيق إجراءات التصفية إلى حالة انقضاء الشركة المندمجة إجراء الاندماج وعدم الحاجة إلى تعيين مصف، حيث أن المستفاد من نص هذه المادة هو أن الاندماج يؤدي إلى انقضاء الشركات المندمجة بدون أن يكون هناك حاجة إلى تصفيتها، فعند الموافقة على قرار الاندماج من قبل الهيئة العامة للشركات الداخلة فيه يتم انتقال شامل لذمة الشركات المدمجة بأصولها وخصومها إلى الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة، فالاندماج محل الشركة الدامجة أو الجديدة، حلولا قانونيا محل الشركات المندمجة. وتصبح الخلف القانوني لهذه الشركات وأن انتقال الذمة المالية من الشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة يكون انتقالا شاملا وتصبح هذه الشركة مسئولة عن جميع هذه الخصوم، فلا يجوز للشركة الدامجة أو الجديدة أن تتحايل على الشركة المندمجة بحجة أنه لم يرد في قائمة خصوم هذه الشركة.

[1] - فايز إسماعيل بصوص، **اندماج شركات المساهمة العامة**، دار الثقافة، الأردن، ص 76-77.

وإذا كان الاندماج يتميز بأنه ينقل إلى الشركة الدامجة أو الناتجة عن الاندماج الذمة المالية للشركة المندمجة بالحالة التي تكون عليها كما ينقل الاندماج إلى الشركة الدامجة الشركاء والمساهمين في الشركة المندمجة، فيصبحوا مساهمين في الشركة الأولى وذلك لأن الاندماج يخول للمساهم في الشركة المندمجة حقا قبل الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة في أن يحصل على أسهم بقدر ما كان له في شركة وكلا الأمرين لازم لتحقيق عملية الاندماج (الذمة المالية والمساهمين)

لذا فلا يعد اندماجا نقل ذمة الشركة إلى شركة أخرى دون المساهمين فيها، فالانتقال a titre universel للذمة المالية والشركاء على السواء، سببه الإرادة أساس اتفاقية الاندماج على خلاف انتقال الذمة في حالة الميراث، وأساسها واقعة مادية هي الوفاء ترتب عليها الشريعة الإسلامية في الجزائر والقانون في فرنسا آثارا من أهمها انتقال الذمة[1].

باختصار إن الانتقال الشامل للذمة المالية ستوجد أن تكون الحصة التي تقدمها الشركة المندمجة شاملة لأصول هذه الشركة وخصومها معا، بمعنى آخر يلزم انتقال ذمتها المالية بكافة عناصرها الإيجابية والسلبية من حقوق والتزامات إلى الشركة الدامجة أو الجديدة.

ذلك بجلاء من نصوص القانون، فبعد أن كرست المادة 371 في فقرتها الأولى جواز دمج الشركة في شركة أو معها بتكوين جديدة، ولو كانت الشركة المندمجة في حالة تصفية جاءت فقرتها الثانية لتكرمات وظيفة أخرى وهي أن الدمج يستوجب نقل الذمة المالية للشركة المندمجة بقولها: "ويجوز للشركة أيضا أن تنقل ذمتها المالية إلى عدة شركات قائمة، أو تشترك مع هذه الشركات في تكوين شركات أخرى جديدة وذلك بطريق الدمج الانقسام وقد

[1] - أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، مصر، 1997، ص232.

رددت نصوص المرسوم 67-236 الصادر في 23 مارس سنة 1967 هذا المعنى، فنصت المادة 265 منه بقولها: "تؤول الذمة المالية للشركات المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الباحثة عن الدمج بالحالة التي تتواجد عليها في تاريخ صيرورة الدمج نهائيا". وهذا ما يستفاد أيضا في المادتين 258، 255 من المرسوم حيث تشير المادتان إلى الحيلولة الذمة المالية للشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة أو الجديدة Transmission du patrimoine وهكذا أخذ قانون الشركات الفرنسي بفكرة الانتقال الشامل للذمة المالية وعدها جوهر عملية الدمج[1].

المطلب الثالث:

آثار الاندماج على الشركاء والمساهمين وحاملي حصص السندات وحصص التأسيس:

إن الاندماج يترتب أثار عامة والتي تمس أطراف عقد الاندماج وهما الشركة المندمجة والجديدة، إلا أنه يترتب عليه آثار خاصة في مواجهة الشركاء أو المساهمين وحاملي حصص التأسيس وحاملي السندات وهذا ما سنحاول الفصل فيه.

الفرع الأول:

آثار الاندماج بالنسبة للشركاء أو المساهمين.

ذكرنا فيما سبق أن الاندماج يترتب عليه انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها الاعتبارية ولكن يبدو أن هذا الانقضاء لا يؤدي إلى انقضاء المشروعات التي كادت الشركة تحقيقها وإنما تصل هذه المشروعات قائمة ومستمرة تتلقاها الشركة الدامجة أو الجديدة

[1] – أحمد محمد محرز، مرجع سابق، ص 232.

كحصة عينية ويحصل المساهمين على عدد من أسهم الشركة الدامجة أو الجديدة عوضا عن حقوقهم في الشركة المنتهية.

ويترتب على حصول المساهمين لتلك الشركة المندمجة على عدد من أسهم الشركة الدامجة أو الجديدة بدلا من أسهمهم وبالتالي يصبح لهؤلاء المساهمين الحق في الحصول على نصيب في الأرباح التي تحققها الشركة الدامجة ويشتركون مع المساهمين القدامى في إدارتهم فيحضرون الجمعية العامة للشركة الدامجة ويوجهون الأسئلة على مجلس الإدارة كما يشتركون في التصويت ويجوز لهم الطعن في القرارات التي تصدرها الجمعية العامة بالمخالفة لأحكام القانون[1].

تحدد اتفاقية الاندماج الأسس التي يتم عليها تبادل حقوق الشركات المعنية فبالاندماج يتلقى مساهمو الشركة المندمجة حقوق من الشركة الدامجة مقابل ما كان لهم في شركتهم ويتقاضون هذه الحقوق دون أي عائق أو إشكال حتى ولو لم يتم سداد ديون للشركة المندمجة فالاندماج يبرأ مساهمي الشركة المندمجة من الديون التي عليها وينالوا حقوقهم صافية في صورة أسهم عن حصصهم بعد تقديرها بطبيعة الحال بعد استنزال الديون[2].

إن الأسهم التي يتلقاها المساهمين في الشركات المندمجة هي أسهم قابلة للتداول والسؤال المطروح هو ما مدى قابلية الأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة أو الجديدة مقابل الحصص التي تتلقاها الشركة المندمجة للتداول؟

من الخصائص الجوهرية للأسهم والتي يقوم عليها حق يتعلق بالنظام العام للمساهم حقه في أن يتنازل عن أسهمه ولا يجوز حرمانه من ذلك.

---

[1] – حسام الدين عبد الغني صغير، **النظام القانوني لاندماج الشركات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004.

[2] – أحمد محمد محرز، **اندماج الشركات من الوجهة القانونية**، دار النهضة العربية، مصر، 1997، ص232.

ونرى في هذه المسألة أن المشرع الفرنسي قد سعى إلى حماية الجوهر من الغش الذي قد يقع من القانون على الاندماج خشية من أن تكون الأسهم التي تصدرها الشركة الدامجة غير معبرة عن قيمة حقيقية أو أن تكون عبارة عن أموال تافهة تم تقديرها على خلاف حقيقتها مما يؤدي إلى الإضرار بهم كما سعى المشرع الفرنسي أيضا إلى حماية مصلحة المساهمين في حقهم في تداول الأسهم بشكل فوري وبعد انتهاء عمليات الاندماج فقضى في المادة 278 من قانون الشركات الصادر سنة 1966 بأنه: "لا يجوز الفصل في الأسهم العينية ولا يجوز تداولها إلا بعد مضي سنتين على قيد الشركة في السجل التجاري أو التأشير بزيادة رأسمال في هذا السجل."لقد أشرنا إلى قابلية الحصص لتداول وموقف المشرع الفرنسي في ذلك إلا أنه من آثار الاندماج على المساهمين هناك حقهم في إدارة الشركة الدامجة أو الجديدة[1].

حيث أن المشرع الفرنسي قد أجاز في مرحلة الاندماج أن لا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الإدارة 12 عضو ليشمل العدد الكلي لأعضاء مجلس الإدارة الذين ظلوا يباشرون وظائفهم في الشركات الداخلة في الاندماج لمدة لا تقل عن ستة أشهر قبل الاندماج ولكن بشرط أن لا يزيد عدد أعضاء المجلس على 24 عضو.

إلا أن هذا يمكن أن يؤدي إلى عرقلة المجلس وضعف فاعليته لكثرة عدد الأعضاء ومواجهة الصعوبات في اتخاذ القرارات التي تخص مصلحة الشركة.

كما يمكن على المساهمين الاعتراض على الاندماج أو إقامة الدعوى على إبطاله.

ولكن يلتزم المساهمون في الشركة الدامجة بالوفاء بجميع التزاماتهم المترتبة على إسهامهم في تلك الشركة فلا يحق لهم الامتناع عن دفع أو سداد ما عليهم من باقي الأسهم بحجة

[1] – فايز إسماعيل بصوص، **اندماج شركات المساهمة العامة**، دار الثقافة، الأردن، ص 120.

الاندماج ونلاحظ في كل ما سبق أن الاندماج لا يؤدي إلى تغير ملحوظ في مركز المساهمين في الشركة الدامجة ولا يؤثر كثيرا على حقوقهم والتزاماتهم[1].

الفرع الثاني:

آثار الاندماج بالنسبة لحاملي حصص التأسيس.

من المقرر أن خصص التأسيس part s de fondateur هي صكوك ليس لها قيمة اسمية تخول أصحابها على حق الحصول على نصيب في الأرباح السنوية التي تحققها الشركة يحدده نظامها، وتمنح حصص التأسيس عادة مقابل خدمات أداها المؤسسون للشركة خلال مراحل التأسيس وقد تمنح لمن قدم للشركة حصة يصعب تقييمها بالنقود كالتزام منحته الدولة أو براءة اختراع أو غير ذلك من الحقوق المعنوية.

وتختلف حصص التأسيس عن الأسهم، فالحصص لا تدخل في مكونات رأس المال لان أصحابها لا يقدمون للشركة نقودا أو أعيانا تضيف شيئا إلى رأس المال، بينما تمثل الأسهم حصص نقدية أو عينية تدخل في تكوين رأس المال.

ومن الجدير الذكر أننا نتكلم عن حصص التأسيس التي أسستها الشركة المندمجة، أما بالنسبة للحصص الصادرة عن الشركة الدامجة فإن قرار الاندماج يتطلب عليه استفادة أصحابها بطريقة غير مباشرة بسبب زيادة رأس مال الشركة وزيادة الفرص تبعا لذلك في الحصول على نصيب مرتفع من الأرباح التي تحققها الشركة بعد الاندماج.

أما بالنسبة لأصحاب حصص التأسيس التي أصدرتها الشركة المندمجة فانه يجوز أن يتضمن مشروع اندماج إلغاء حصص التأسيس وأن يحصل أصحاب الحصص على تعويض عادل تحدده اللجنة وهذا وفقا للقانون كما قد تلجأ الشركة المندمجة حسب ذات

[1] – فايز إسماعيل بصوص، مرجع سابق، ص 132.

القانون إلى تعويض أصحاب حصص التأسيس عن الضرر الذي يقع عليهم بسبب إلغاء صكوكهم بالاتفاق مع الشركة الدامجة على إصدار حصص جديدة توزع عليهم ويتضمن مشروع الإدماج في هذه الحالة التزام الشركة الدامجة لإصدار هذه الحصص.

أما تعويض أصحاب حصص التأسيس وفقا للقانون المصري يكون بشروط هي:

1-أن تمضي ثلث مدة الشركة أو 10 سنوات مالية على الأكثر من تاريخ إنشاء تلك الحصص، أو المادة التي تنص عليها نظام الشركة أو قرار الجمعية غير العادية بإنشاء الحصص.

2-أن يتم الإلغاء بالنسبة لجميع الحصص أو بالنسبة لجميع الحصص ذات الإصدار الواحد في حالة وجود أكثر من إصدار للحصص.

3-أن يكون الإلغاء مقابل تعويض عادل تحدده اللجنة المنصوص عليها في المادة 25 من قانون الشركات المصري[1].

أما بالنسبة للمشروع الجزائري فلم يعالج وضعية وحقوق أصحاب سندات التأسيس في حالة اندماج الشركة.

أما القانون الفرنسي فلقد استقر الوضع في فرنسا بعد صدور قانون الشركات لسنة 1966 على منع إنشاء حصص التأسيس وذلك على عكس ما كان سائدا في ظل قانون الشركات الصادر في 1929.

[1] – حسام الدين عبد الغني صغير، **النظام القانوني لاندماج الشركات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004، ص 545-556

اما قبل صدور القانون 1966 في قانون 1929 فقد نصت المادة 09 من القانون الأخير على أنه لا يجوز تعديل غرض الشركة أو تغيير شكلها القانوني إلا بموافقة الجمعية العامة لجملة حصص التأسيس على هذا التغيير أو التعديل المقترح.

كما أن قانون الشركات الصادر سنة 1929 لا يجيز لأصحاب حصص التأسيس في حال الخسارة التي تزيد على رأس المال الشركة المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابهم بسبب إلغاء الحصص.

أما في حالة غير الخسارة فقد أوجب القانون عرض اقتراح الاندماج على الجمعية العامة لحملة حصص التأسيس أو الجمعيات في حالة تعددها كل على حدا والتي لها أن توافق على الاندماج أو أن ترفض فإذا أصدر قرار الجمعية بالموافقة على مشروع الاندماج فإن هذا القرار يلزم جميع أصحاب الحصص بما فيهم الرافضون. أما إذا رفضت الجمعية العامة لحملة الحصص مشروع الاندماج فإن هذا الرفض لا أثر له على الاستمرار في إجراءات الاندماج ويكون لممثلي الجماعة الحق بالمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقهم بسبب إلغاء الحصص.

إلا أنه يلاحظ أن أصحاب الحصص لا يكون لهم الحق في التعويض إذا اندمجت الشركة بعد تحقق الغرض الذي أنشأت من أجله أو بعد انتهاء مدتها المجددة بالعقد كذلك لم يكن لأصحاب الحصص الحق في التعويض ما دامت حقوقهم قد دخلت في مشروع الاندماج كأن يضمن المشروع توزيع جانب من أسهم الشركة الدامجة أو سنداتها عليهم مقابل حصصهم في الشركة المندمجة[1].

[1] - حسام الدين عبد الغني صغير، مرجع سابق، ص 549.

السؤال المطروح: ما مدى حق حملة حصص التأسيس في الحصول على مقابل نظير حصصهم عند الاندماج؟

لا يعتبر أصحاب حصص التأسيس شركاء في الشركة كما أنه لا يجوز لهم الاشتراك في إدارة الشركة أو التصويت على قرار الجمعية العامة للشركة وحتى في حالة التصفية فلا يكون لأصحاب حصص التأسيس أي نصيب من أموال التصفية.

من جهة أخرى لا يلزم عرض مشروع الاندماج على حملة حصص التأسيس ولا يجوز لهم الاعتراض على قرار الاندماج إلا في أحوال معينة على ما سبق وذكرنا بما أن القرار الاندماج لا يؤدي بذاته إلى إلغاء حصص التأسيس الصادرة من الشركة المندمجة[1].

أثار الاندماج بالنسبة لحملة السندات.

قد تحتاج شركة أثناء قيامها إلى أموال جديدة لاستكمال مشروعاتها فتلجا إلى الاقتراض ولإسعافها إذا كانت في حاجة إلى مبالغ ضخمة من المال إلا الاتجاه إلى الجمهور عن طريق إصدار سندات تعرض للاكتتاب العام.

والسندات هي صكوك متساوية القيمة وقابلة للتداول تمثل قرضا طويل الاجل يعقد عن طريق الاكتتاب العام ويعتبر حامل السند دائنا للشركة يختلف مركز عن مركز المساهم[2].

وقد اوجب المشرع الفرنسي وكذلك المصري ضرورة إنشاء جماعة تضم حملة سندات ذات الإصدار الواحد للدفاع عن مصالحهم المشتركة واعترافا لها بالشخصية المعنوية ويكون لها ممثل قانوني من بين أعضاءها أما المشرع الجزائري فلم يتكلم عن آثار الاندماج بالنسبة

[1] – فايز إسماعيل بصوص، **اندماج شركات المساهمة العامة**، دار الثقافة، الأردن، ص 178.

[2] – حسام الدين عبد الغني صغير، **النظام القانوني لاندماج الشركات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2004، ص557.

لحاملي السندات على وجه الخصوص وإنما اكتفى بالتكلم عن الدائنين بصفة عامة في المادة 756 القانون التجاري الجزائري.

إن لاندماج يؤثر تأثير بالغ عن حقوق الشركة المندمجة إذ تنقضي وتحل محلها الشركة الدامجة في الوفاء بالديون ويظهر هذا التأثير في زيادة من ضمانهم العام إذا كانت الشركة المندمجة ميسرة وهذا يؤدي على النقيض من ذلك أي الإضرار بهم ويعرضهم إلى بعض المخاطر عندما تكون الشركة المندمجة معسرة، مثلما نص المشرع الجزائري في المادة 756 من القانون التجاري الجزائري.

ويجوز لدائني الشركة الذين يشاركون الذين يشاركون في عملية الاندماج وكان دينهم مسبقا لنشر مشروع الاندماج أن يقدموا معارضة لهذا الأخير في اجل 30 يوما ابتداء من النشر المنصوص عليه في المادة 748 يوضع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المدمجة ويكون محل نشر في إحدى الصحف المعتمدة لتلقي الإعلانات القانونية.

ويتخذ بعد ذلك قرار قضائي إما برفض المعارضة أو يلغى الأمر بتسديد الديون وإما بإنشاء ضمانات تقدمها الشركة ماصة بشرط أن تكون هذه الضمانات كافية[1].

[1] – الأمر رقم 75–58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن **القانون التجاري المعدل والمتمم بالقانون رقم 05 02** .

الخاتمة:

الاندماج عبارة عن عملية، تتضمن قيام شركة أو عدة شركات بنقل كافة موجوداتها إلى شركة أخرى قائمة، يزيد رأسمالها بمقدار هذه الموجودات، أو إلى شركة جديدة بحيث تتحمل الشركة الدامجة أو الجديدة كافة خصوم الشركة المندمجة، وتؤول الأسهم أو الحصص الجديدة التي تمثل هذه الموجودات إلى شركات مندمجة. تتجلى أهمية الاندماج خاصة في توفير رؤوس الأموال الكافية من أجل تحقيق أهداف الشركات، ويعد أحسن سبيل للخلاص من الانهيار والإفلاس، ويهيئ أحسن الفرص لتقوية الاقتصاد والحد من المنافسة. فتتعدد دوافعه باختلاف ظروف الشركات، وتتنوع صوره باختلاف الزاوية التي ننظر إليه منها، يشتمل على عدة عناصر تميزها عن مجموعة من الأنظمة والطبيعة القانونية للاندماج كانت محل جدال فقهي واسع.

وقد اقتضى منا الحديث عن كيفيات اندماج الشركات التجارية التطرق إلى مشروع الاندماج ومجال تطبيقه وكذلك آثاره، ودعمنا بحثنا بجانب تطبيقي استعرضنا فيه أهم مشاريع الاندماج في العالم العربي وموقف قوانين العربية منه.

إن موضوع اندماج الشركات التجارية من الموضوعات المتشعبة التي تطرح العديد من الإشكالات على المستوى الاقتصادي والقانوني وحتى السياسي، فمن الصعب جدا الفصل بين هذه المجالات، ومن هنا وجدنا أنفسنا مجبرين على التطرق إلى الأبعاد القانونية والاقتصادية للاندماج ،نتيجة ترابط وتأثير كل مجال على الآخر، وأهميتها في إثراء وتدعيم موضوع دراستنا.

وقد كانت أهم نقاط وأبرز الجوانب التي أثرناها في موضوعنا، والتي تمثل كل منها خلاصة لإشكالية طرحناها ومفهوم رسخناه كما يلي:

1-سياسة اندماج الشركات التجارية كسياسة أو كثقافة اقتصادية فرضت نفسها على الواقع العربي غير المستقر، لتكون حلا ممتازا للخروج من عدة أزمات ومشاكل كقلة رؤوس الأموال، وعدم القدرة على المنافسة.

2-إن نطاق تطبيق مشاريع الاندماج على المستوى الدول العربية يختلف من دولة إلى أخرى، وتبقى دول الخليج الأكثر تطبيقا لهذه السياسة على مستوى شركاتها التجارية.

3-مشاريع الاندماج المطبقة على مستوى الدول العربية لم تبلغ الحد الكافي الذي يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة من وراء انتهاج هذه السياسة، يعتبر أهمها النهوض بالاقتصاد العربي وتقويته، من أجل مواجهة مختلف الأزمات، إضافة إلى مواكبة المتغيرات والتطورات الحادثة على الساحة الدولية.

4- إن التشريعات العربية بصفة عامة والتشريع الجزائري بصفة خاصة قد انتهجت سياسة الاندماج لكنها سياسة حذرة متأنية إن صح القول.

5-إن عملية الاندماج لا تؤثر على الشركات المندمجة والدامجة فقط بل يتعدى ليشمل كل من أصحاب الأسهم و حاملي السندات وحصص التأسيس.

إن للاندماج مميزات و آثار إيجابية، فبالرغم من وجود آثار إيجابية للاندماج ،إلا أنه لا يخلو من السلبيات ،بحيث أن هناك ملامح رئيسية وخصائص أهمها:

- أن عمليات الاندماج تتم بين شركات عملاقة مقرها الرئيسي في الدول الصناعية.
- عمليات الاندماج محصورة تقتصر وجودها بين الشركات ذات نفوذ وسيطرة في القطاعات التي تعمل بها.
- أن عمليات الاندماج لا تتم بين شركات يكون مقرها الرئيسي في الدول النامية.

إن هذه الخصائص تؤدي بنا إلى القول أن ظاهرة الاندماج تنتهج من طرف الشركات الكبرى التي تعمل لمصلحتها ، وذلك بتعزيز قدراتها التنافسية، إضافة إلى أنها تتم بين شركات عملاقة مقرها الرئيسي في الدول الصناعية، وفي المقابل نادرا ما نجد عملية اندماج بين شركات تعمل في الدول النامية، كل هذه الظروف أدت إلى نشوء ظاهرة الاحتكار.

بالنسبة لظاهرة اندماج الشركات فإن هذه الحالة الاقتصادية'الاندماج' يطلق عليها ظاهرة "احتكار القلة"، وهذا بالطبع مناف لمبدأ الاقتصاد الحر، وهو النظام السائد في الوقت الراهن، والذي تتبناه معظم دول العالم.

إن استمرار انتشار ظاهرة اندماج الشركات ،وقلة عدد المنشآت التي تعمل في قطاعات معينة، وتقليص نسبة القرض أمام الشركات الجديدة للدخول في القطاعات المنتجة لابد أن يؤدي إلى تفشي إحدى اخطر الآفات الاقتصادية، وهي ظاهرة البطالة والتي تعتبر من أهم أسباب انتشار الجريمة بأنواعها في جميع مجتمعات العام,

إضافة إلى أن الاستمرار في تبني عملية الاندماج على المستوى الدولي، سيعيد بيئة الاقتصاد العالمي إلى الوراء، أي إلى الحقبة التي كان يسودها فكر اقتصاد مدرسة "التجاريين"، والتي استمرت من القرن 16 إلى القرن 18، نظرا لتشابه نهج الاندماج في هذا العصر من بعض التوجهات التي كان ينادي بها أتباع التجاريين، مثل الانجليز "أوليفر كروميل" والفرنسي "كولبارت"، حيث كان من ضمن أفكارهما بالنسبة للمشكلات الاقتصادية إيجاد حلول وسياسات مختلفة من اجل تقوية الدولة من خلال زيادة ثروتها النقدية. كما أنه يمكن تخفيف هذه الآثار عن طريق:

تعزيز التبادل التجاري الدولي، أي مثلما فعلت بالقضايا التي تهم مصالح الدولة الغربية والماركات التجارية المسجلة وتطبيق سياسة منع الإغراق، وغيرها من الإجراءات وبمعنى آخر لابد للمنظمات الدولية أن تتوخى مبدأ المحايدة في سياستها حيال التبادل

التجاري الدولي، وذلك بأن تتبنى تطبيق بعض الأفكار التي من شأنها إجراء بعض التعديلات أو حتى إدخال بعض البنود ،الغرض منها تشجيع وحث وتمكين الدول النامية من ممارسة دورها في التبادل التجاري الدولي، بيسر وسهولة، مثل سن القوانين والتشريعات ، ووضع ضوابط ومعايير لتنظيم عملية اندماج واستحواذ المنشآت ،حتى تحد من انتشار هذه الظاهرة و من استفحال أخطارها، لتشجع على مشاركة منشآت الدول النامية لاندماج منشآت الدول الصناعية.

من هذا المنطلق، فإن الدول النامية تحتاج من المنظمات الدولية، خاصة تلك التي تشكل ثالوث النظام الدولي الجديد، أن تلعب دور الوسيط بينها وبين الدول الصناعية والدول الدائنة. وذلك بوضع برنامج كأحد الحلول بالنهوض باقتصادياتها كأن يتم استحداث نظام للنسب المئوية من حجم المديونية التي يمكن إسقاطها على الدول النامية.

وكخلاصة عامة يمكن القول بأن الاندماج قد يأتي بنتائج حميدة وقد يأتي بعواقب وخيمة يتوقف نجاح عملية الاندماج أو فشله على كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع

1-أحمد محمد محرز، اندماج الشركات من لواجهة القانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

2-أكرم ياملكي، القانون التجاري (الشركات دراسة مقارنة)، دار الثقافة، عمان، 2008.

3-حسام الدين عبد الغني الصغير، النظام القانوني في اندماج الشركات، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2004.

4-رفعت السيد العوضي وإسماعيل بسوسي، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

5-مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.

6-فوزي عطوي، الشركات التجارية في القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.

7-لينا يعقوب القيومي، الآثار الناشئة عن دمج الشركات المساهمة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

8-دريد محمود علي، الشركات المتعددة الجنسيات، آلية التكوين وأساليب النشاط، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

9-فانون إسماعيل بصوص، اندماج الشركات المساهمة العامة والآثار القانونية المترتبة عليها، دار الثقافة عمان، 2009.

10-عزيز العكيلي، الشركات التجارية دراسة فقهية فضائية مقارنة في الأحكام العامة والخاصة، دار الثقافة، عمان، 2008.

11-معين فندي الشناق، الاحتكار والممارسات المقيدة للمنافسة، دار الثقافة، عمان، 2010.

12–محمد فريد العريني، الشركات التجارية المشروع التجاري الجماعي بين وحدة الإطار القانوني وتعدد الأشكال، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2007.

13–أسامة نائل المحسن، الوجيز في الشركات التجارية والإفلاس، دار الثقافة، عمان، 2008.

14–نادية فضيل، أحكام الشركات طبقا للقانون التجاري الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2002.

15–عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

16–صلاح الدين صلاح السيسي، الشركات المتعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتاب، القاهرة، 2003.

17–عبد الكريم جابر العسياوي، الاندماج والتملك الاقتصاديان، مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، الإمارات، 2005.

18–شريف محمد غنام، الإفلاس الدولي لمجموع الشركات المتعددة الجنسيات، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006.

ثانيا: القوانين

1–الأمر رقم 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم

2–الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1–الاندماج بين الشركات القطرية يتحول إلى موضة، www.qatershares.com

2–اندماج شركة اونا والوطنية للاستثمار المغربيتين، www.moheet.com

3–حازم شعار، شركات باتجاه العصرنة، www.thawra.gov

4-حنان حيمر، واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر 121 مستوردا يثقلون كاهل الخزينة، www.el-massa.com

5-خالد محمد خالد، دمج شركات سجاد وأصواف حماة...يحقق الجدوى، www.thawra.gov

6-رجال الأعمال المغاربة يواجهون مشكلة غياب الاندماج الاقتصادي، www.webmamagercenter.com

7-زرقين عبود، آفاق المنظومة المصرفية الجزائرية قبل تطور اقتصاد المعلومات، www.ulum.nl

8-سعد السريع، فرص وآفاق الاندماج بين المنشآت السعودية في مختلف القطاعات، www.alyaum>.com

9-سعد ناصر الدين، الاندماج يساعد شركات الليموزين في تقوية قدراتها اقتصاديا ويجنبها الإفلاس وبالتالي زوالها، www.aleqt.com

10-سعد ناصر الدين، اندماج الشركات التجارية، www.acc4arab.com

11-شركات الإحساء تعلن عن مشروع اندماج، www.htequlfmarets.com

12-طارق أنكاي، ضوابط المنافسة الاقتصادية في ظل العولمة، www.dw-world.de

13-عبد الرحمان إبراهيم الصنيع، ظاهرة اندماج الشركات واستحواذها هل تعمل لمصلحة الاقتصاد العالمي أم ضده، www.aawsat.com

14-علاقة العولمة باندماج الشركات التجارية، www.mustaqbaliyate.com

15-عمومية "اسمنت العامرية" توافق على الاندماج في شركة سيمبور ايجيبت للاسمنت، www.mubasher.info

16-لحسن مقلع، اسمنت المغرب تسعى للاندماج مع أطلس للاسمنت عبر تبادل الأسهم، www.magharib.com

17–محمد علاونة، شركة أردنية في قطاعي العقار والتأمين تستند للاندماج لتوسيع قاعدة أعمالها لمواجهة المصاريف الجديدة، www.aawsat.com

18–مرسوم سلطاني، دمج شركة مصفاة صحار مع شركة مصفاة نفط عمان، www.m-omani.com

19–قانون الشركات التجارية العماني، www.omano.net

20–قانون الشركات التجارية القطري، www.barasy.com

21–قانون الشركات التجارية المغربي، www.aadala-justice.gov

22–قانون الشركات التجارية التونسي، www.barasy.com

23–عشرون مليون أورو لتطوير الاندماج وإقامة وحدة صناعية جديدة، www.alkhabar.com

الفهرس

الإهداء.....

كلمة شكر.....

الفصل الأول: الإطار النظري لاندماج الشركات

المبحث الأول: ماهية الاندماج.....06

المطلب الأول: مفهوم اندماج الشركات التجارية.....06

الفرع الأول: التطور التاريخي للاندماج الشركات.....06

الفرع الثاني: تعريف الاندماج.....07

الفرع الثالث: أهمية الاندماج ودوافعه.....8

المطلب الثاني:صور الاندماج وعناصره.....10

الفرع الأول: صور الاندماج.....10

الفرع الثاني: عناصر الاندماج.....11

الفرع الثالث: تمييز الاندماج عما شابهه من أنظمة.....13

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للاندماج.....13

الفرع الأول: العقد كأساس قانوني للاندماج.....13

الفرع الثاني: تأسيس الاندماج على نظم قانونية أخرى..... 15

الفرع الثالث: موقف المشرع الجزائري من الطبيعة القانونية لاندماج.....15

المبحث الثاني: كيفيات اندماج الشركات التجارية.....16

المطلب الأول: مشروع الاندماج.....20

الفرع الأول: مفهوم مشروع الاندماج.....20

الفرع الثاني: إعداد مشروع الاندماج وإشهاره.....23

الفرع الثالث: إجراءات اندماج الشركات التجارية.....25

المطلب الثاني: كيفية اندماج الشركات المتعددة الجنسيات.....27

الفرع الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات.....27

الفرع الثاني: دوافع اندماج الشركات المتعددة الجنسيات..... 28

الفرع الثالث: نموذج من اندماجات الشركات المتعددة الجنسيات.....29

الفصل الثاني: الإطار لاندماج الشركات التجارية ومدى تأثيره على الشركات

المبحث الأول: تطبيق الاندماج على الشركات.....37

المطلب الأول: مجال تطبيق الاندماج.....38

الفرع الأول اندماج الشركات من حيث شكلها 38

الفرع الثاني:. اندماج الشركات من حيث جنسيتها.....41

الفرع الثالث: اندماج الشركات التجارية في مرحلة التصفية.....43

المطلب الثاني: موقف التشريعات العربية من الاندماج.....46

الفرع الأول: الاندماج في دول المغرب العربي.....46

الفرع الثاني: الاندماج في دول الخليج العربي.....49

الفرع الثالث: الاندماج في دول المشرق العربي.....50

المطلب الثالث: التطبيق العملي للاندماج في بعض الدول العربية.....52

الفرع الأول: أهم مشاريع الاندماج في المغرب العربي.....53

الفرع الثاني: أهم مشاريع الاندماج في الخليج العربي.....56

الفرع الثالث: أهم مشاريع الاندماج في الخليج العربي.....58

المبحث الثاني: الآثار المترتبة عن تطبيق الاندماج.....60

المطلب الأول: آثار الاندماج بالنسبة للشركة الدامجة.....61

الفرع الأول: زيادة رأسمال الشركة الدامجة..... 61

الفرع الثاني: مسؤولية الشركة الدامجة عن ديون الشركة.....64

المطلب الثاني: آثار الاندماج بالنسبة للشركة المندمجة.....66

الفرع الأول: انقضاء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة.....66

الفرع الثاني: انتقال الذمة المالية للشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة.....68

المطلب الثالث: آثار الاندماج على الشركاء والمساهمين وحاملي حصص التأسيس والسندات..71

الفرع الأول: آثار الاندماج بالنسبة للشركاء أو المساهمين..... 71

الفرع الثاني: آثار الاندماج بالنسبة لحاملي حصص التأسيس.....71

الفرع الثالث: آثار الاندماج بالنسبة لحاملي السندات.....74

الخاتمة.

الفهرس.

الملخص:

يرى العديد من المراقبين أن أنجح وسيلة للحد من تأثيرات العولمة على حرية المنافسة الاقتصادية، هي تبادل المعلومات بين الهيئات المختصة لدى مختلف الدول. وفي هذا الصدد، يعتبر توفر المعلومات الكافية والدقيقة عملا أساسيا قد يسع هيئة مراقبة المنافسة الاقتصادية على استخلاص الوضع القانوني الذي يتم فيه اندماج بعض المؤسسات الاقتصادية مع بعضها، علما أن كل اندماج اقتصادي ضخم للشركات المتعددة الجنسيات يحتاج إلى المراقبة النهائية من تلك الهيئات المختصة لدى الدول المعنية. تشير عدد من الدراسات أن السياسات الاقتصادية للحد من احتكار بعض الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات قد أعطت ثمارها، فعلى سبيل المثال نجد في الجزائر أن المستهلك قد استفاد بشكل مباشر من تحرير سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث لم تعد شركة موبيليس للاتصالات تحتكر السوق الداخلية، وبذلك يكون دخول منافسين جدد بهذا المجال مثل شركتي نجمة وجازي اللتان ساهمتا إلى حد كبير في خلق منافسة اقتصادية، مما ساهم في تخفيض الأسعار وتحسين الخدمات لدى المستهلك. ورغم هذه الجوانب الإيجابية لتحرير المنافسة الاقتصادية، تظل نتائجها نسبية وتحتاج إلى ضوابط قانونية موحدة، تنظم المنافسة الاقتصادية على الصعيد الدولي. ويبقى تبادل المعلومات بين المؤسسات المكلفة بمراقبة المنافسة الاقتصادية، أنجح وسيلة لمحاربة الاحتكار، إلا أنه ما زال يحتاج إلى المزيد من الجهود لتحسين أداء هذه الأجهزة، دون أن يؤدي ذلك إلى خلق مزيد من البيروقراطية، الشيء الذي قد يؤثر سلبا على الصفقات التجارية للشركات متعددة الجنسيات، لكن هذا المشروع يحتاج إلى التنسيق المحكم، نظرا لزيادة عدد الدول التي استحدثت هذا النوع من الأجهزة.

ولعل نظام الاندماج ضرورة ملحة، نظرا لما شهده العالم في القرنين الأخيرين من ثورة مذهلة وهائلة في شتى مناحي الحياة، في مجال الصناعة والتجارة والاتصالات، حتى أضحى العالم على كبره واتساعه قرية صغيرة. ونظرا لتكامل مصالح واحتياجات الدول في المجتمعات، ولكي يحافظ أي مجتمع على مقومات وجوده وعلى شخصيته، يقتضي أن يكون لديه القدرة على تعلم الحضارة واستعمالها والمحافظة عليها. ولاشك أن كل ذلك يحتاج إلى مجهود بشري، مادي وذهني مُضنٍ

وكبير، كما يحتاج إلى أموال وافرة، وقد أحست الدول المتقدمة بذلك فاعتمدت أسلوب تجميع وتركيز رؤوس الأموال، ليتسنى لها تحقيق أهدافها وأغراضها سواء كانت علمية أو حتى سياسية. واندماج الشركات يمثل أحد مظاهر عصر العولمة، مما أدى إلى ظهور الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسيات ذات الطابع الدولي الواسع الانتشار، كي تتمكن من القدرة على المنافسة والصعود والنمو.

الكلمات المفتاحية: الشركات، العولمة، التجارة، الاندماج، الاقتصاد.

Résume :

De nombreux observateurs estiment que le moyen le plus efficace de limiter les effets de la mondialisation sur la liberté de concurrence économique est l'échange d'informations entre les autorités compétentes des différents pays. À cet égard, la disponibilité d'informations suffisantes et précises est considérée comme une tâche essentielle qui peut permettre à l'Autorité de contrôle de la concurrence économique d'extraire le statut juridique dans lequel certaines institutions économiques fusionnent entre elles, notant que chaque grande fusion économique d'entreprises multinationales nécessite une décision finale. surveillance par les autorités compétentes des pays concernés. Plusieurs études indiquent que les politiques économiques visant à limiter le monopole de certaines entreprises mondiales et multinationales ont porté leurs fruits. Par exemple, en Algérie, nous constatons que le consommateur a directement bénéficié de la libéralisation du marché des télécommunications filaires et sans fil, comme le montre Mobilis Telecom ne monopolise plus le marché intérieur, et donc l'entrée de nouveaux concurrents dans ce domaine, tels que Nedjma et Djezzy, qui ont grandement contribué à créer une concurrence économique, ce qui a contribué à réduire les prix et à améliorer les services pour le consommateur. Malgré ces aspects positifs de la libéralisation de la concurrence économique, ses résultats restent relatifs et nécessitent des contrôles juridiques unifiés pour réguler la concurrence économique au

niveau international. L'échange d'informations entre les institutions chargées de surveiller la concurrence économique reste le moyen le plus efficace de lutter contre les monopoles, mais il faut encore déployer davantage d'efforts pour améliorer le fonctionnement de ces organismes, sans créer davantage de bureaucratie, ce qui pourrait affecter négativement les transactions commerciales des entreprises multinationales. Ce projet nécessite toutefois une coordination étroite, étant donné le nombre croissant de pays qui ont introduit ce type de dispositif.

Peut-être que le système d'intégration est une nécessité urgente, compte tenu de la révolution étonnante et formidable dont le monde a été témoin au cours des deux derniers siècles dans tous les aspects de la vie, dans le domaine de l'industrie, du commerce et des communications, jusqu'à ce que le monde, malgré son immensité et son étendue, , est devenu un petit village. Compte tenu de l'intégration des intérêts et des besoins des États dans les sociétés, et pour que toute société puisse préserver les fondements de son existence et sa personnalité, elle doit avoir la capacité d'apprendre, d'utiliser et de préserver la civilisation. Il ne fait aucun doute que tout cela exige un effort humain considérable et épuisant, à la fois matériel et intellectuel, ainsi que des fonds importants. Les pays développés en ont pris conscience et ont adopté la méthode de la collecte et de la concentration des capitaux, afin de leur permettre de réaliser leurs buts et objectifs, qu'ils soient scientifiques ou même politiques.

La fusion d'entreprises est l'une des manifestations de l'ère de la mondialisation, qui a conduit à l'émergence d'entreprises géantes et d'entreprises multinationales à caractère international étendu, afin de pouvoir rivaliser, s'élever et croître.

Mots clés : Entreprises, mondialisation, commerce, fusion, économie.